

الذي يبيح الحمد والثناء والمدح والثناء
فقد التفتت وبعدها وان لا يستعمل الا بعد التفتت
والمدح لا يستعمل الا قبل التفتت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين **قال** الحمد لله
الواجب اه **قال** ففتح كتابه بالحمد بعد الابتداء بالتسمية لان اداء الواجب
من سكونها واجب **المدح** هو الوصف بالجميل على وجه التعظيم والتبجيل وفيه إشارة
إشارة الى ان مورد الحمد هو وصفه لان المفهوم من لفظة الوصف ضمنا هو ذكر
فانك اذا قلت وصفت زيد بكذا لم يتبادر منه الا فعل اللسان ومتعلقه وهو
يعلم التفتت وبه حالان الجليل لما كان متاولا للانعام وغيره من مكارم الاخلاق
وحاسن الاعمال على تقدير جعلها بالية للسمية ولم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقام
بلية التفتت فلو كان وقوعه بازاء التفتت شرطا لقيده بالافترانه بالجمل الذي هو
ظهور ان الحمد قد يكون في مقابلة التفتت وقد لا يكون وانما الشرط كون الوصف
بالجميل على وجه التعظيم والتبجيل لانه اذا قل من مطابقة الاستعداد او موافقة افعال
الجوارح لم يكن محمدا حقيقة بل استهزاء وسخرية **وقوله** نظر لان الشعراء ذكروا
في مدح السلاطين مثدا واما فاعلى سبيل المبالغة ولم يعتقدوهم بهذه المبالغة
مع ان ذلك ليس بسخرية بل انتفاع وهم يعظمونهم والتعظيم يتألف السخرية

المدح هو الوصف بالجميل على وجه التعظيم والتبجيل وفيه إشارة إلى أن مورد الحمد هو وصفه لأن المفهوم من لفظة الوصف ضمنا هو ذكر فأنك إذا قلت وصفت زيد بكذا لم يتبادر منه إلا فعل اللسان ومتعلقه وهو يعلم التفتت وبه حالان الجليل لما كان متاولا للانعام وغيره من مكارم الاخلاق وحاسن الاعمال على تقدير جعلها بالية للسمية ولم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقام بلية التفتت فلو كان وقوعه بازاء التفتت شرطا لقيده بالافترانه بالجمل الذي هو ظهور ان الحمد قد يكون في مقابلة التفتت وقد لا يكون وانما الشرط كون الوصف بالجميل على وجه التعظيم والتبجيل لانه اذا قل من مطابقة الاستعداد او موافقة افعال الجوارح لم يكن محمدا حقيقة بل استهزاء وسخرية وقوله نظر لان الشعراء ذكروا في مدح السلاطين مثدا واما فاعلى سبيل المبالغة ولم يعتقدوهم بهذه المبالغة مع ان ذلك ليس بسخرية بل انتفاع وهم يعظمونهم والتعظيم يتألف السخرية

الحمد الامان يدعى ان الحمد تبتك الاوصاف المعاني المجازية وهم
يعتقدون انصافهم بين المعاني **فان قلت** قد اعترض الحمد فعل
والادكان ايضا **قلت** كل واحد منهما شرط لكون فعل البشاشا عمدا وليس
منهيا جزاء منه كافي الشكر والعرفي وهو مرفى العبد جميع ما انعم عليه من
والبحر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كغير النظر الى مطالعة
ما سوى الله من المصنوعات المستدل به على وجود الصانع ومعدلية
والشكر الى تلقى بيني عن مضائه من الاوامر والاجتناب عن مساخطه
ومنهياته من التواهي وتكره على سائر التعميم الظاهرة والمباطنة
ولا جريا كما في الحمد العرفي والشكر القوي واما فعل بيني عن تعظيمهم
بسبب كونهم متما ومن هذا ظهر ان الحمد معين عري ولغوي والشكر
ايضا معين لغوي وعرفي والنسبة بين هذه المعاني الاربعة تنصور
على ستة اوجه **الاول** النسبة بين الحمد للغوي والعرفي بالعموم والخصوص
من وجه لتصادقهما في الوصف بالذات في مقابلة الفاظلة وهي التفتت
الشارية الى الغير كحدث زيد على انعامه وصدق الحمد العرفي بدون اللغوي
ففي فعل القلب والجوارح وصدق الحمد للغوي بدون العرفي في الوصف
بالذات في مقابلة الفضيلة وهي التفتت الغير الشارية الى الغير كحدث
زيد على شئ اعظمه **والثاني** النسبة بين الشكر للغوي والشكر العرفي

المدح هو الوصف بالجميل على وجه التعظيم والتبجيل وفيه إشارة إلى أن مورد الحمد هو وصفه لأن المفهوم من لفظة الوصف ضمنا هو ذكر فأنك إذا قلت وصفت زيد بكذا لم يتبادر منه إلا فعل اللسان ومتعلقه وهو يعلم التفتت وبه حالان الجليل لما كان متاولا للانعام وغيره من مكارم الاخلاق وحاسن الاعمال على تقدير جعلها بالية للسمية ولم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقام بلية التفتت فلو كان وقوعه بازاء التفتت شرطا لقيده بالافترانه بالجمل الذي هو ظهور ان الحمد قد يكون في مقابلة التفتت وقد لا يكون وانما الشرط كون الوصف بالجميل على وجه التعظيم والتبجيل لانه اذا قل من مطابقة الاستعداد او موافقة افعال الجوارح لم يكن محمدا حقيقة بل استهزاء وسخرية وقوله نظر لان الشعراء ذكروا في مدح السلاطين مثدا واما فاعلى سبيل المبالغة ولم يعتقدوهم بهذه المبالغة مع ان ذلك ليس بسخرية بل انتفاع وهم يعظمونهم والتعظيم يتألف السخرية

بالعموم والخصوص مطلقا الصدق اللغوي على كل ما صدق عليه العرفي
 صفة الجميع من غير عكس كقول الصدق الشكر اللغوي على كل جزء من أجزاء
 العرفي وهو فعل القلب والالتزام وأفعال الجوارح دون الشكر العرفي
والثالثة النسبة بين الحمد اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص
 مطلقا لأنه متى تحقق صفة الجميع تحقق الوصف بالذات في غير عكس
 كما في ليس كلما تحقق الوصف بالذات تحقق صفة الجميع وفيه نظر
 لا تالان من بينهما عموما وخصوصا مطلقا بالنسبة بينهما عموم وخصوص
 من وجه لتحقيق الشكر العرفي في ذلك الآخرس إذا صرح جميع ما
 عليه إلى ما طلق له ولم يحقق الحمد اللغوي فيه لعدم الوصف بالذات
 وهو **قول** في الجواب إن المراد بالشكر العرفي الشكر كالم
 الذي يشكر الكل منه ولم يحقق هذا في الأمرس لأن شكر غير الأمرس
 أكمل من الأمرس وانت تعلم أن هذا الجواب لا يثبت في العليل **الرابعة**
 النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي بالعموم والخصوص مطلقا
 لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
 على لصدق الحمد العرفي بدونه في مقابلة النعمة الواصلة إلى غير الشاكر
 هذا إذا قيتا نعمة في الشكر اللغوي بوصولها إلى الشاكر وأما إذا
 لم يقيد فيها متخذان **الخامسة** النسبة بين الحمد والشكر العرفي

في قوله الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
 في قوله الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
 في قوله الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس

في قوله الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
 في قوله الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
 في قوله الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس

بالعموم والخصوص مطلقا الصدق العرفي على كل ما صدق عليه الشكر
 العرفي من غير عكس كقول الصدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب
 والذات وأفعال الجوارح دون الشكر العرفي **السادسة** النسبة
 بين الحمد والشكر اللغويين بالعموم والخصوص من وجه لأن الحمد
 قد يترتب على الفضائل وهي في فضل الشكر اللغوي كقول
 وهي في فاضلة فيصدق كل منهما في الوصف بالذات في مقابلة الآخر
 ويصدق الشكر اللغوي بدونه في الوصف بالذات في مقابلة الفضيل
 كحديث زيد على شئ ما غلبه **قول** كيف يكون الشجاعة محمدا عليها
 مع أنها صفة غير اختيارية **واجيب** عنه أن الشجاعة كما تطلق
 على الملكة التي هي غير اختيارية تطلق على آثارها من الأمور الاختيارية
 كالمحاض في أمالك ولا تقدم في المحارب وغير ذلك **والسابعة**
الستة تشبهها بحسب الوجود والتحقيق **فائدة** منها بحسب
 الحمل ما التي بحسب الوجود والتحقيق فهي ما يكون بين الحمد اللغوي
 والعرفي وبين الحمد والشكر اللغويين وبين الحمد اللغوي
 والشكر العرفي ويدل على هذا استعمال المصدق في هذه **الثالثة**
 بنى **وام الق** بحسب الحمل في الملكة المابقة وهي الشكر اللغوي
 مع الشكر العرفي والحمد العرفي مع الشكر اللغوي والحمد العرفي

في قوله الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
 في قوله الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
 في قوله الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس

مع الشكر اللغوي والحمد العرفي ويدل ايضا على هذا
 استعمال اصدق على **اما الفرق** بين الحمد اللغوي والمدح
 فمفهوم وخصوص مطلقا لان الحمد يخص بالفاعل المختار كما يشهد به
 موارد استعماله دون المدح كما يقال **مدحت** اللؤلؤ على
 صفائها ولا يقال حمدتها ولان الحمد يغني عنه قصد التعظيم ولم يعبر
 في المدح اذ تعظيم اللؤلؤ في المثال المذكور غير مقصود **ما قيل**
 قد ظهر الفرق من جهة اخرى بين المدح والحمد غير الفرق التي يكونه
 باختصاص الحمد بالفاعل المختار دون المدح وهو لزوم
 كون الحمد عليه اختيارا يادون المدح **عليه** اختصاص الحمد
 بالفاعل المختار لا يقتضي كون متعلقه وهو الحمد عليه اختيارا
 مع ليس بشرط في الحمد عند التحقيق لان حقيقة الحمد ومفهومه
 بحسب اللغة لا يقتضي ذلك اذ معنى المتعلق في التحقيق
 ليس بالبناء على الحمد فكيف يجوز البناء عليه اختيارا
 كذلك يجوز ان يكون امر غير اختياريا **الله** اسم للذات
 الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد اذ اصله الملاءمة في ذات المهم
 على غير القياس وهو من جهة ما يغني عن نقل الى ما قبلها
 ولذلك التزم الادغام لان المختارين اذا كانا في كليتين

والاخر

والاخر منها ساكن يجب الادغام **وقيل** حذفة الهرة على القياس
 وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها لان القياس في تحقيق
 حذفة الهرة ان ينقل حركتها الى ما قبلها من لام التعريف فحذف
 فالشام البقلى ح يكون مخالفا للقياس لان الحرفين المختارين
 من جنس واحد اذا كانا في كليتين لا يجب الادغام غاية ما في ذلك
 ان يجوز ذلك نحو قوله تعالى ما سلككم من سقر **وقيل** انه اسم نوع
 كما سماه الاملاءم لا اشتقاق له **فان قلت** لم قال الحمد به
 ولم يقل الحمد للخالق والمرتاق او غيرهما انه لا وصف
 اشتقة **قلت** لا يتوهم اختصاص سخاوة الحمد بوصف
 دون وصف فلو قال الحمد للخالق لئلا يتوهم سخاوة الحمد تخص
 بهذا الوصف دون وصف الاخر **فان قيل** في القاعدة المقررة
 ان التعليق بالمشق فييد عليه ما اخذ الاشتقاق في تعليق
 الحمد بلفظه الخالق مثلا فييد عليه التعليق لئلا يتوهم سخاوة
 معنى التوهم قلنا نعم لان التعليق انما يفيد العلوية
 لا اختصاص العلوية والتوهم بالنسبة اليه **الواجب**
 هو الذي يقتضي ذاته وجوده ويغني عنه العدم كالمبالغة
 عن اسمه **وقيل** هو الذي يلزم من فرض عدمه محال والجوراء

قلنا اذ حاصله ان تعليق الحمد بالخالق
 ان يفيد عليه كماله لا اختصاص بالعلوية
 فان لا يكون الحمد على سواه والتوهم بان
 الى الاختصاص فالنوع في موضعه

خارجة وكون الشيء في الاعيان واما ههنا وهو كونه في الادوات
والمراد من الوجود فيما نحن فيه هو الاول **والمتن** هو الذي
يقضي ذاته عدمه ويمتنع عليه الوجود **وقيل** هو الذي يلزم من
وجوده هو كثر برك الباري **والمتن** هو الذي لا يقضي وجوده
ولا عدمه بل كون الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية
ما سوى الله تعالى من الموجودات **وقيل** هو الذي من فرض
وجوده ولا عدمه حال بالنسبة اليه **والواجب** ينقسم الى قسمين
واجب الوجود بالذات كالباري وانما كان الباري واجب الوجود
بالذات لكون وجوده مقتضى الذات واجب الوجود بالغير
كالوجودات حيني وجودها وانما كانت الموجودات حيني
وجودها واجبا بالغير **فما هو** لكون وجود العلة التامة يلزم
وجود المعلول حيني وجودها **والمتن** ايضا ينقسم الى قسمين
ممتنع بالذات كثر برك الباري وانما كان امتناعه ذاتيا لكونه
مقتضى الذات وممتنع بالغير لعدم العالم وانما كان ممتنعا
بالغير لامتناع تخلف المعلول من العلة التامة **والمتن**
ايضا ينقسم الى قسمين احدهما الممكن الموجود كافراده
الاثنان بالنسبة الى نفسهما وثانيهما الممكن المعدوم كالمعقأ

وانما قلنا

وانما قلنا الواجب على الممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود
وهو عيني الذات والامتناع والامكان وصف النظر والممكن
حقيقة لا وصف الله تعالى في كونه وصف الله حقيقة مقدم على
ماله كونه وصف الله حقيقة والممتنع على الممكن مع ان كل واحد
منهما ليسا وصف الله حقيقة مع شرف الممكن عليه بالوجود
لان الامتناع والواجب يشتركان في كون كل واحد منهما
مقتضى الذات فلما قدم اوله لمكان امتناع النظر لما
للوحدانية المستلزمة للرد على الثبوتية والنجسية والنصارية والطبانية
والافلاكية لان الثبوتية والنجسية تدعو الى ان صاغ العالم اثنان **اعظم**
خالق الجبر والآخر خالق الشر وعينهما بغيره **وان** ^{بعضهم} **وهي** من وبعضهم
بالثبوت والافلاكية والنصارية انما ثالث ثلثة وعينهم بالاقانيم
الثلثة وهي ذات وعلم وحيوات وزعم بعضهم انه اب وهو الله تعالى
وابن وهو عيسى وذو جهة وهي مريم والله تعالى عظيم كبير وانما ^{بعضهم}
ان الصانع اربعة الحراة والبرودة والرطوبة واليبوسة والافلاكيين
انهم سبعة الزحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة والعطارد
والقمر وبعض الفرق ^{كثير} **منكرو**ن للصانع على الحقيقة **بانه** الذي
الامتناع فقدم **فان قلت** الواجب اسم فاعل واسم الفاعل ^{بأنه} **لا**

الاقانيم جمع اقنوم والاقنوم الغنم
وهو الاصل يعني ان هذه الثلثة اصول
والموجودات

الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي ومنها عمل مع انه
 بمعنى الماضي **قلت** اذا دخل اللام على اسم الفاعل استوي الجميع ^{القديم} اي
 والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة ومع كنه عدل من صيغة الاسم
 لكواهم ادخل اللام على الفعل الصحيح تقول مررت بالضارب
 ابوه زيد الان او غدا او مسي وكذا المنع والممكن **واما المحض**
 الاشياء في الواجب والمنع والممكن لان الشئ اما ان يكون موجوده
 مقتضى ذاته او عذبه اولد يكون شئ منها الاول الواجب والثاني المنع
 والثالث الممكن **واما بوجه المحصر** من وجه اخر فهو ان الشئ اما
 ان يكون مسلوبا للضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا ^{فان}
 الممكن والاول اما ان يكون السلب من الجانب الوجود او ^{من الجانب}
 الثاني الواجب والاول المنع **فان قلت** لا عدم الواجب اصلا
 فلم قلت ان الضرورة مسلوبة فيه من طرف **قلت** لعدم ^{الضرورة}
 حاصله كما مر تعريف الواجب وكذا لو قلت لا وجود للمنع اصلا
 فلم قلت ان الضرورة مسلوبة عن طرف الوجود قلنا الوجود
 الفرضي حاصل له كما مر تعريفه ايضا **فان ساءه** وغيره **قول** الضمين
 في سواه وغيره ان كانا راجعين الى المحتج يلزم ان يكون الواجب
 ممكلا لانه يصدق عليه انه غير محتج وان كانا راجعين الى الواجب

في الشئ ما يقع به الاخبار عنه

في الشئ ما يقع به الاخبار عنه

يلزم ان يكون المنع ممكلا لانه يصدق عليها انه غير الواجب فوجب
 ان يكون احد الضمين راجعا الى المنع والاخر الى الواجب حتى تكون
 سوى المنع وغير الواجب هذا اذا اريد بالامكان الخاص وهو
 سلب الضرورة عن الطرفين معا اي عن طرف الوجود والعدم على
 ما هو الذي بينه المقام **واما** اذا اريد بالامكان العام ^{الامكان} وهو
 الضرورة عن احد الطرفين فما زان يكون الظاهر ان راجعين الى المنع فقط
 فيجب ان يكون الامكان مقيدا بجانب الوجود اي يكون الضرورة
 مسلوبة من جانب العدم لكون الواجب ممكلا بهذا المعنى **واما**
 فقط فالامكان يكون مقيدا بجانب العدم اي يكون الضرورة
 مسلوبة ^{عن} الوجود لكن هذا الوجه غير مناسب لهذا المقام
فان قلت الظرف في قوله الممكن سواء فاعل **فان قلت** ان الظرف لا يقع
 فاعله **قلت** لا غير **قلت** قد اجاز قوم اجازة **قلت** لا غير
 وقوعه غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدد وان فاعله هو
فان قلت ان ذكره سواء يعني من ذكر الغير كونه بعينه **قلت** ذكره
 لوجوه اما اوله قلنا سب النظر الذي سبق ذكره في الثاني **واما**
 ثانيا فلان زيادة الفقرة يوجب زيادة الحسن **واما** ثالثا
 فلتفتن في العبارة وهو مغرب عند البلغاء **واما** رابعا فلتفهم

او التخصيص المبني على ان المراد بالامكان
 الامكان العام لا الخاص غير مناسب
 بل داخل الانقسام الى الخاص مع
 منها حصص الاشياء في الانقسام
 المعنى
 ومنها عمل مع انه بمعنى الماضي
 تعالى واجبا قد وجد في الزمان الماضي

فانهم قالوا الشر صادر عن العباد
والخير صادر عن الله تعالى

واما خافنا فلتوكيد والتقرير **قال** الصادق باختياري وخيره
اقول ذلك الاختيار اشارة الى رد مذهب الحكماء كما ان كذا شر
وحده اشارة الى رد المعتزلة والشر والخير معا الى رد الثنوية
والجوسية لان الحكماء قالوا ان الله موجب بالذات له فاعل
بالاختيار ومعنى كونه فاعلا بالاختيار هو ان شاء فعل وان
لم يشاء لم يفعل كصدور الافعال للاختيارية متاكدا قيل لكن
فيه نظر لان الفاعل المختار بهذا المعنى مما قاله الحكماء **والاولي**
ان يقال ان معنى كونه فاعلا مختارا هو ان يصعب منه الفعل او يكره
ومعنى كونه موجبا بالذات هو انه ان شاء وان لم يشاء فعل
لصدور الضوء عن الشمس والحراة عن النار **فان قلت** لم تقدم
وهو ما نرى عنه على الخير وهو امر به مع ان الخير اولى بالتقدم
قلت من وجوه اما اوله فلان النزاع فيه اكثر من النزاع في الخير
واما ثانيا فلان خير يناسب غيره اكثر من سبق دونه موخر
من جهة الصيغة والحروف واما الثاني فيكون ترتيب السبب على ترتيب
المسبب وهو الظلمة والنور كما قال الله وجعل الظلمات والنور
واما رابعا فلان المقام مقام الحمد واختتام بالخير خير لهذه الوجوه
قدم واخر **فان قلت** لم ارضد والشر والخير من الممكن **قلت**

اشارة

لان الترتيب الظاهري لا ينافي مع الترتيب الحقيقي
والا فلهذا قالوا على ان الشر مقدم على الخير

مقام الحمد

فانهم قالوا الشر صادر عن العباد
والخير صادر عن الله تعالى

لان صدورهما بعد وجود الممكن **قال** نصيه وامره **اقول** قدم
على الامر لئلا يسب الساب قبل لان الشر في المنزى عنه وهو الشر
والامر لا يكون في المنزى عنه وهو الخير **قال** فان كتاب الشيخ الامام قدوة
الحكماء **اقول** الشيخ الكبير **قال** وفصل الامام مقتضى به القدوة
بكر القاف ومنها بمعنى مقتضى **قال** ابراهيم بن ابي ابي
اي مختاره والذين لا طاعة ولا انقياد والعمل **وقيل** ان اثير الدين
لقب الشيخ الابهر بن بفتح الميم وسكون الهاء اسم قبيلة واما الا
بسكون الميم وفتح الهاء فغلاة مشهورة ولذا قيل علم ابراهيم واثير
البر **قال** طيب الله شره وجعل الجنة مثواه **اقول** اي طيب الله
حاله في شره فيكون من قبيل الخماز والمنوى المكان **قال** لما كان على
الاخوان منقرا **اقول** الاخوان بكسر الهمزة جمع الذي كجاء جمع
على الاخوة **قال** اردت ان اكتب بالتاسم اوراقا **اقول** وقع
في بعض النسخ كتبت بالتاسم وهذا اولى منه لان الارادة
لا توجب الفعل بسبب طلبهم **والله** من التاسم معناه اللغو
وهو الاستدعاء والطلب لا معناه الاصطلاح لان العالمين
ليسوا مساوين للطلوبين وهو الشارح مع انك انت ومعتبر
في حقيقة التاسم وانما اوراقا ولم يقل حرفا مع ان المكتوب

سنا وقليل من الكتب

هو الحرف لا وراق اعادة الحال من كونه **فان قلت** لم قال ودا
ولم يقل كتابا **قلت** للتواضع اولد لانه على صفر حجم شرحه **قال** وتعم
اقول اي يجعل تلك الاوراق عاماتيسر هذا الكتاب غير خصوص
بعض الافراد دون بعض **فان قلت** ان ازالة التعريف يفتقر
تعليم النشرة يستلزم اياه **قلت** لانهم استلزم لان ازالة التعريف
لا يدل على تعميم التيسر نعم بل على التيسر فقط بل تعميم التيسر نعم
من سوق الكلام فقوله وتعم تيسره نصيح بانيهم من السوف
الكلام فقوله وتعم تيسره نصيح بانيهم من السوف **قال** والله
خير الميسرين والموفقين **اقول** والله خير الميسرين اشارة الى ازالة
التعريف دون تعميم التيسر وقوله والموفقين اشارة الى تعميم التيسر
لان الموفق جعل الاسباب حاصرا لحصول المقصود **وقل** التوفيق
جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحب ويرضاه **قال** اعلم ان المنطقين
اصطلاحا **اقول** الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى
معين لكن لا يكون في اصل اللفظ لذلك واصطلاحات المنطقين
هي المذكورة في ابواب منطق وهو الة قانونية تعصم مراعاتها عن
التي في غير الخطأ في الفكر ابواب تسعة **الاول** الكلمات **والثاني**
القول الشارح **والثالث** القضايا **والرابع** القياس **الخامس**

توفيق

للتبليغ

البرهان **السادس** **الجدل** **السابع** **الخطابة** **الثامن** **المنطق**
التاسع **الشعر** وتعريفها ان تذكر في مواضعها **المرا** من الوجوب
في ذلك يجب تحضرها الوجوب العادي لا الشرعي الذي يكون
تاركه آثما كائن الصلوة والصوم والزكاة والوجوب العقلي
الذي يمنع الشروع بدونه كصور بوجه ما والتصديق بغيره
مالا كثيرا من المحققين يحصل كثيرا من العلوم من غير شعور شيء
من تلك الاصطلاحات **فان قيل** في الاشارة الى المنطق الة
للعلوم فيلزم من كونه الة للعلوم كونه الة لنفسه لانه من جملة العلوم
قلنا المراد من العلوم في قوله ان يشترك في شيء من العلوم سواء المنطوق
قال من ايساغوجي **اقول** هذا اللفظ من ايساغوجي واغوي واجي
وقيل اي قلت اكثاف الحليم فصا راجي ومعنى **الاول** بالبرية
انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث تحذرا لانه حرف الالف راجي
للاختصاص ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخفية بسبب
تسميتها به ان حكيمه الحكماء المتقدمين اودع الكلمات الخمس
عند شخص اسمه ايساغوجي وسافر وكان ذلك الشخص يطالع الكلمات
الخمسة فكان له قوة ان يستخرج جميع ما فيها ثم جاء الحكيم وقراءها
ايساغوجي عنده وكان يحاطب في انشاءه ورسا ايساغوجي حكما

فاجاب عنه بقوله وهذه يتوقف اى معنى ان مقصودهم استحصال
 المحمولات والمجربون اما تصوري واما تصديقي والموصول الى الاول
 القول الشارح المركب من الكلميات والى الثانى للجهة المركبة من القضايا
 فنقولهم اما فى قول الشارح وما يتركب هو منه واما فى المحج وما يتركب
 هي منه وهو لا يتوقف على اللفاظ ولا على الدلالات فان ما يتوكل
 الى مجرب التصوري ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وما يتوكل
 الى مجرب التصديقي ليست الالفاظ القضايا بل مفهوماتها كمن
 لما يتوقف فادة المعاني وتستفادتها على الالفاظ صيرار مباحث
 الالفاظ مناسبا للتقديم على مباحث الكلميات وغيرها
 من المباحث المنطقية تقدم ولما كان توقف الافادة والاستفاد
 على الالفاظ من حيث انها دلل على المعاني فثبت الدلالة على قس
 اللفظ المقدمة على المقصود لاصلى **قال** المطابقة والتضمن
 والالتزام **اقول** وانما تقدم الدلالة المطابقة على التضمن والالتزام
 لانها تشترط وجودها وهما لا يتصوران بدونها وما دعوى تصور
 بالاستقلال مقدم على ما هو لا يتصور بالاستقلال وقدم التضمن
 على الالتزام لان الدلالة التضمنية جزء الدلالة المطابقة والالتزام
 خارجة عنها وما هو جزء المطابقة اولا بالتقديم على ما هو خارج

كذا

عنها اولان الدلالة التضمنية سابقة الى التزم من الدلالة الالزامية
 وما هو سابق الى التزم فهو ادنى بالتقديم على ما هو ليس بابت
 البير **قال** والدلالة هي كون الشيء **اقول** وانما عرف مطلق الدلالة دون
 الدلالات اثلاث المقصود منها لان الدلالات اثلاث ميقن
 بالنسبة الى المطلق الدلالة والعلم بالمطلق سابق على العلم بالمقيد
 لان المطلق جزء المقيد ومعرفة السابق على معرفة الكل **واعلم** ان لفظ
 العلم يطلق في المثلث هو على عدة معان احدها مطلق الادراك المجيب
 بعم التصور والتصديق وثانيها التصديق اليقيني الذي هو
 عبارة عن الاعتقاد الجازم اثبات المطابق للواقع وثالثها
 مطلق التصديق الثابت والى الحكم اليقيني وغيره من الاحكام
 والمراد من العلم عنها هو المعنى الاول **فان قلت** لم تقدم الدلالة
 على الدليل والمعلوم مع ان الاول في كسده لان الدلالة امر نسبي
 قائم بها **قلت** الدلالة جهة لعلم الدال بالدالية وعلم المدلول
 بالمدلولة والعلة متقدمة على المعلول فلماذا قدمها عليها
 وانما تقدم الدال على المدلول لان علم المدلول موقوف على العلم
 بالدليل والموقوف عليه مقدم على الموقوف واما تقديم بحث
 الدلالة على تفصيل اللفظ فلما مر **قال** وفي هذا عرفت ان الد

الدلالة دون

العلة بالشديد لعدم كونه

والفرق بين الدال والدليل والادلة من
 لادة الدليل لا يستعمل الدال والتصديق والادلة
 يستعمل في التصور والتصديق والادلة
 والدليل والمدلول والدلالة الدلالة التضمنية
 الدال والمدلول كالدلالة الدلالة على التزم
 دليل والنار مدلول ونسبة الدال على الدال

وعرفوا له مكان توقف
 الدلالة وانما استطاعوا على الالفاظ
 في بحثها من ادراكها على الالفاظ

منه من ان يكون بئنا وغيره ليعلم جميع انفسهم
 من العلم ههنا مع
 من ان يكون بئنا وغيره ليعلم جميع انفسهم
 من العلم ههنا مع

اقول الدليل لغة المرشد وهو ما يرشد بالادراك واصطلاح هو
 الذي يلزم من العلم بالعلم بشي اخر وهو المدلول والركن في اللازم
 ههنا الادراك اهم من ان يكون نفعورا او تصديقا بيقينا او غيره
فان قلت هذا دليل غير جامع لخروج الاقضية استثنائية بالسرهما
 لان ما يلزم من العلم ليس مغاير للمقدّمات فقولنا ان كان هذا حيوانا
 فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم لان قولنا فهو جسم بعينه
 مذكور في هذا القياس **قلت** هذا اللازم وهو قولنا فهو جسم
 مغاير لما هو المذكور في الدليل لان المذكور في الدليل هو هذا
 القول موصوفا بكونه لازما لللازم المذكور في هذا التلازم وهو
 قولنا ان كان هذا حيوانا وما يلزم من المقدّمتين ليس موصوفا
 بكونه لازما لللازم المذكور فيه لكنه موافق له في اللفظ وهذا التقدير
 كاف في الاتحاد **واجيب** من وجه اخر وهو ان ظهور جزء العبارة
 الاستثنائية لا يحتمل الصدق والكذب وما هو لازم للقياس
 محتمل لهما **قال** والدلالة تنقسم اه **اقول** اعلم اولان الدلالة تنقسم
 الى لفظية وغير لفظية لان الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
 والا غير لفظية فاللفظية ايضا تنقسم الى طبيعية وعقلية
 ودعوية لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ

بازاء المعنى او بواسطة العقل او بواسطة اقتضاء الطبع فان كانت
 الاولى فالدلالة دلالة لفظية وضعية كدلالة الانسان على الحيوان
 هذه المناطق وان كانت الثانية فالدلالة دلالة لفظية عقلية
 كدلالة اللفظ المسموع من الوراثة الجدار لا من المشاهدة على
 وجود اللفظ وان كانت الثالثة فالدلالة دلالة لفظية طبيعية
 كدلالة الخ بفتح الخ من ارضه والحياء المحملة على وجع المصدر
 واليهي **فان قلت** لان ان دلالة الخ على الوجع بواسطة الطبع
 بل بواسطة العقل لان الطبع يقتضي حدوث ذلك اللفظ فقط
 عند مرض ذلك المعنى اعني الوجع ولا يقتضي دلالة ذلك المعنى
 بل يقتضي ذلك هو العقل فيكون تلك الدلالة عقلية لا طبيعية
قلت ليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل فيه والا
 لكان جميع الدلالات عقلية لان العقل لا مدخل في الدلالات
 كلها بل المراد من الدلالة العقلية ما لا يكون للوضع ولا للطبع مدخل
 فيه ولما نحن فيه بصدده للطبع مدخل فيكون طبعية لا عقلية
 لفظية ايضا تنقسم الى ثلث اقسام طبيعية وعقلية وضعية
 لان الدلالة الغير اللفظية اما ان يكون بواسطة الوضع او بواسطة
 العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة دلالة غير لفظية

والدلالة المحملة على الوجع
 مطلقا وكدلالة الخ بفتح الخ
 اللفظ على الخ

وضعية كدلالة الدوال الماربع على وضعت حتى ان كانت الثانية
 فالاولى غير لفظية عقلية كدلالة الماشي على المؤشر وان كانت الثالثة
 كدلالة دلون غير لفظية طبيعية كدلالة تفرير وجه العاشق
 رؤية المستوق على العشق كذا قيل لكن هذا يخالف لما تقدم
 من ان الدلالة الطبيعية لا تكون اللفظية قال والمادة اقول
 اي المراد من الدلالة في قول المص اللفظ الدلالة الدلالية
 الوضعية لان غير الوضعية سواء كانت لفظية او غير لفظية
 اما طبيعية او عقلية وكل منهما يختلف باختلاف الطبايع والعقول
 بخلاف الوضعية فيكون الدلالة الوضعية مرادة دون غيرها
 والمراد من الوضعية اللفظية الوضعية لان الفائدة والاستفاد
 يحصلان منها بالتعبير بخلاف الوضعية الغير اللفظية فانها
 يحصلان منها بالتعبر والحاصل ان المراد من الدلالة ههنا
 الدلالة اللفظية لان غرضهم لا يتعلق بغير اللفظية ولذا لم
 يدركوا الدلالة بغير اللفظية باقسامها وتفرعها لاقسام
 اللفظية ومن اللفظية اللفظية الوضعية لان ما هو اللفظية
 الوضعية غير منطبقة لاختلافه باختلاف الطبايع والعقول
 بخلاف اللفظية الوضعية فانها منطبقة لان من علم وضع

اللفظ

لللفظ بازاء المعنى ففرم ذلك المعنى عن اطلاقه سواء كان زكيا
 وغيبا قال وهي ثلثة اقول اي الدلالة اللفظية الوضعية
 مختصة في ثلثة اوجه الحص ثلثة اقسام حصر عقل
 وهو الحص الدلالي بين النفي والاثبات كاختصاص مطلق
 الدلالة في اللفظية وغيرها واختصاص الدلالة الوضعية
 في المطابق والتضني والالتزامي وحصر استقرائي وهو التي ي
 مع الاستقراء فم ارضيكم بالتقراء بالاختصاص في الافهم
 الموجودة معه كاختصاص الدلالة اللفظية في الوضعية الطبيعية
 والعقلية وحصر ي وهو التي يجعله الجاعل محصرا كاختصاص
 الكل في اجزائه قال كالانسان اذا دل على احد اي اقول الدلالة
 التضمنية دلاله كل لفظ على جزء معناه المطابق مبنى رادة
 المعنى المطابق ان كان له جزء لادلالة على جزءه مطاقا لانه
 يسمى ي اللفظ د اي جزء معناه المطابق فقط ولا يكون د
 على ي مطابقة كدلالة لفظ الانسان على الحيوان او على
 الناطق عند ارادة احدهما من اللفظ الانسان لا عند ارادة
 الحيوان لانه يكون ي من قبل د كل والانسان وارادة الجزء وهو
الحيوان والناطق فيكون معنى مجازي له ودلالة اللفظ

في الحيوان والناطق

معلوم من الشرح واعلم

على المعنى المجازي مطابقا للتضمني فيكون دلالة الان على امر به
 عند ارادة واحد منهما مطابقا لاتضمني **قال** كالانك اذا دل
 على قابل العلم **اقول** المقصود من الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ
 على الامر الخارج عن المعنى الموضوع له حال ارادة المعنى الموضوع له
 من اللفظ لا دلالة على الامر الخارج مطلقا سواء كان حال ارادة
 المعنى الموضوع له او لا دلالة على الامر الخارج اذ لم يكن حال ارادة
 المعنى الموضوع له لم يكن مطابقا لانه ^{لا} يكون من قبيل كونه الملازم
 وارادة اللازم فيكون معنى مجازيا ودلالة اللفظ على المعنى المجازي
 مطابقا للترجي كدلالة لفظ الان على قابل العلم وصحة الكتابة
 بتخليل معنى حال ارادة الحيوان الناطق **فان قلت** لانم ان دلالة
 الان على قابل العلم وصحة الكتابة ان يكون الترسمية لان المعنى
 عند المنطقين في الدلالة الالتزامية ان يكون اللازم بحيث اذا تصور
 الملازم يلزم منه تصور تصور كدلالة الاربع للزوجية والثلثة
 للفردية وهما ليس كذلك اذ تصور الان لا يلزم منه تصور
 قابلية العلم وصحة الكتابة **قلت** مقصودهم مجرد التمثيل للدلالة
 الالتزامية سواء كانت معبرة عندنا بتعييني او لا والحاصل
 المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين **قال** لان اللفظ

لا يدل لانه **اقول** اي معنى الموضوع له يعني اي وان كالمفرد الى العلم
 كل امر خارج عن الموضوع له لازم ان يكن كل لفظ وضع لمعنى ذلك
 على معان غير متناهية لان الامر الخارج عن المعنى الموضوع له غير متناهية
 كدلالة الان موضوع للحيوان الناطق وما عداه من الاشياء الغير
 المتناهية خارج عنها فلو كان اللفظ الموضوع لمعنى ذلك على كل
 امر خارج عنها لكان الموضوع للحيوان الناطق دالا على كل امر خارج عنه
 وانظر للبطلان فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو لزوم التماس
 التماسي واما الدلالة المطابقة فيكون فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم
 ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان ينقل ذهنه من سماع
 ذلك اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة
 واما الدلالة التضمنية فلا تحتاج ايضا الى الاشتراط لان اللفظ اذا وضع
 لمعنى مركب كان ذلك اللفظ دالا على كل واحد من اجزائه دلالة تضمنية لان فعل الجزء وهو الدلالة
 لازم لفهم الكل وهو الدلالة المطابقة **قال** لان الملازم الجازي **اقول** لا بد
 ههنا من معرفة الملازمة مطلقا والملازمة الذهنية والملازمة الخارجية
 والنسبة بينهما والملازم والملازم والشرط والمشرط **علم** ان الملازم
 مطلقا والملازم والملازم بمعنى واحد وهي لغتي امتناع انفكاك الشيء عن الشيء
 واحصلها حتى يكون الشيء مقضيا لافروا شي الاوّل وهو المقضي

للاخرى من الملزوم والثاني هو المنقضي الاول يسمى الم لازم والملازم
 الخارجية هي كون الشيء مقتضيا للاخر في الخارج اي في الاعيان بمعنى
 كما تحقق الم لازم في الخارج تحقق الم لازم فيه كالزوجية ومعنى التام
 بتساوي بين الاثنين والفردية وهي عدم الانقسام بتساوي بين الاثنين
 فانه كما تحققت ماهية الاثنين والثلاثة في الخارج تحقق الفردية
 والزوجية فيه فيكون الاثنين والثلاثة ملزومين والزوجية الفردية
 الاثنين والملازم الذهني هي كون الشيء مقتضيا للاخر في معنى كما
 ثبت الم لازم في الذهني ثبت الم لازم فيه كالمشايخ المذكورين
 وكالاعدام المضادة الى مكانها كالعلى بالنسبة الى البصر والجهل
 بالنسبة الى العلم والحوت بالنسبة الى الحيوان وغيرها فانه كما
 تحقق الملزومات في الذهني في جميع معن الاثنتي المذكورة تحقق
 اللوازم فيهن والنسبة بينهما اي بين الملازمة الخارجية وبين
 الملازمة الذهنية عموم وخصوص مطلقا فان الملازمة الذهنية
 اعم مطلقا من الملازمة الخارجية لانه كما تحقق الملازمة الخارجية
 تحقق الملازمة الذهنية وليس كما تحقق الملازمة الذهنية تحقق
 الملازمة الخارجية فان الملازمة الذهنية متحققة في الاعدام ايضا
 الى مكانها مع ان بين الاعدام وبين المكانيات المضادة اليها معان

الم لازم
 الم لازم
 الم لازم

الم لازم
 الم لازم
 الم لازم

في الخارج قبل لازمة بين الشيئين اصلا فلم تلتزم ان الملازمة الذهنية
 شرط للملازمة الخارجية دون الملازمة الخارجية مع انها قسمان
 من مطلق الملازمة لانه لو تحقق الملازمة بين الشيئين كانت الملازمة
 والا لازم لكونها نسبة بينهما لا يلزم اما ان يكون الملازمة الم لازم
 او لا يكون فان لم يكن لازمة الم لازم جاز تحقق الم لازم بدون الملازمة
 التي هي عبارة عن كون مقتضيا للاخر في الخارج تحقق الم لازم بدون الملازمة
 ايضا لان جواز وجود الم لازم بدون الملازمة يستلزم جواز وجود
 الم لازم بدون الملازمة فيلزم وجود الم لازم بدون الملازمة وهو بطل
 قطعاً وان كانت لازمة له ففحق ملازمة اخرى بالضرورة وهي
 الملازمة الاخرى لا يلزم اما ان يكون لازمة الم لازم اولاً يكون و
 وان لم يكن لازمة فهو بطل كما ذكرنا وان كانت لازمة ففحق ملازمة
 اخرى وينقل الكلام اليها فيلزم البس ^{الاول} وجوب **واجب** وجوب
 الاول ان ما ذكرتم من القول على الملازمة ان استلزم المدعى وهو
 نفي الم لازم ففحق الم لازم والثاني فافتحنا ان الملازمة لازمة للم لازم
 ولانهم ان امتناع هذا التسلسل ان هذا التسلسل في الامور الاعتبارية
 لان الملازمة من الامور المعنوية والسلف في الامور الاعتبارية غير محال
 واقع فانه يصدق ان يقال ان الواحد نصف الاثنين والثلاث الثلثة

وان لم يستلزم المدعى فان لم يلزم نفي الملازمة مع

في وجوده المفعول يسمى علمه فاعلمته كالنجار بالنسبة الى السرور كان
مؤثرا في مؤثرته يسمى علمه غائبة كالجلوس بالنسبة اليه وان لم يكن
كذلك يسمى شرطا ويندرج في الشرط على امور كالوقوف اي
المحل مثل الثوب للصباغ وكالاتر مثل القدرم للنجار وكالوقت
مثل الصيف الذي يصنع فيه الاديم وكالداغية مثل الحوج للاكل وكذلك
المانع مثل زوال الشمس اي غيم ^{الذي} يمنع السماء للقصار وغير ذلك
من الاشياء الغيرة المؤثرة وقيل بدل الحصر كل واحد من الركنين
والعلمة الفاعلية والعلمة الغائبة والشرط وذلك لان المقم
كالنجس وكل واحد من القيود التي يغير كل واحد منها به عن غيرها
كل فصل اذا عرفت هذا ^{فان} علم ان الملازمة الخارجية ليست شرطا
للتلازمة التزامية اذ لو كانت شرطا لما لم يتحقق العلم التلازمي
بدونها لكن اللازم بط والمزوم مثلا ما بيان الملازمة فلان العلم
التلازمي على تقدير كون الملازمة الخارجية شرطا لمشرطا
بها والمشرط يتحقق ان يتحقق بدون شرط وهو الملازمة الخارجية
على ذلك التقدير واما بيان بطلان اللازم فلان كل عدم اضيف
الى مكملته فلا يلفظ ^{الذي} علمه الى على المكمل اي الوجود بالتزام
مع انتفاء الملازمة بينهما في الخارج بآثار ان العجوبة عدم البصر

وربع الماد بغيره ونظيره وحكمة التي غير التمايز ^{فان} **والشرط** هو ما يتوقف
عليه الشيء ويكون خارجا عنه ولا يكون مؤثرا فيه **والمشرط** هو ما يتوقف
على الشيء الخارج الغير المؤثر ^{فان} **فما علم** ان يتوقف الشيء على الشيء ان كان
من جهة الشرع يسمى مقدمات وان كان من جهة الشعور يسمى مقدمات
وان كان من جهة الوجود فان كان ذا خلا في ذلك الشيء يسمى كونا
باعتبار كونه جزئيا ونقصا باعتبار كونه بحيث يتبدل منه التركيب
^{فان} **شرطا** باعتبار كونه منزها عن التحليل ومادة وهو على اعتبار كونه قابلا
للمصورة ^{باعتبار} **المعينة** واصلا باعتبار كونه المركب محلا للصورة المعينة
بالفعل وان كان خارجا فالخارج ان كان مؤثرا في وجود الشيء يكون
الايجاد مستندا اليه يسمى علمه فاعلمته كالمصلي بالنسبة الى الصلوة
وان لم يكن مؤثرا في الوجود ولا في مؤثر الوجود يسمى شرطا سواء
كان وجوده كالوحدانية والظهور بالنسبة الى الصلوة او عدمه
كازالة النجاسة عن الثوب بالنسبة اليه وهذا التقسيم على اصطلاح
المنطقيين والاصوليين واما على اصطلاح الحكماء فاما يتوقف عليه
وجود الشيء ان كان ذا خلا في الشيء فوجوده ان كان به بالقوة
يسمى علمه مادته كالحشب بالنسبة الى السرير وان كان به بالفعل
يسمى علمه صورية كصورة السرير وان كان خارجا عنها فان مؤثرا

في وجود الشيء بل مؤثرا في المؤثر
في الوجود يسمى علمه غائبة وان لم يكن
خارجا مؤثرا

في وجود الشيء بل مؤثرا في المؤثر
في الوجود يسمى علمه غائبة وان لم يكن
خارجا مؤثرا

وجهه

في

في وجوده المفعول يسمى علمه فاعلمته كالنجار بالنسبة الى السرور كان
مؤثرا في مؤثرته يسمى علمه غائبة كالجلوس بالنسبة اليه وان لم يكن
كذلك يسمى شرطا ويندرج في الشرط على امور كالوقوف اي
المحل مثل الثوب للصباغ وكالاتر مثل القدرم للنجار وكالوقت
مثل الصيف الذي يصنع فيه الاديم وكالداغية مثل الحوج للاكل وكذلك
المانع مثل زوال الشمس اي غيم ^{الذي} يمنع السماء للقصار وغير ذلك
من الاشياء الغيرة المؤثرة وقيل بدل الحصر كل واحد من الركنين
والعلمة الفاعلية والعلمة الغائبة والشرط وذلك لان المقم
كالنجس وكل واحد من القيود التي يغير كل واحد منها به عن غيرها
كل فصل اذا عرفت هذا ^{فان} علم ان الملازمة الخارجية ليست شرطا
للتلازمة التزامية اذ لو كانت شرطا لما لم يتحقق العلم التلازمي
بدونها لكن اللازم بط والمزوم مثلا ما بيان الملازمة فلان العلم
التلازمي على تقدير كون الملازمة الخارجية شرطا لمشرطا
بها والمشرط يتحقق ان يتحقق بدون شرط وهو الملازمة الخارجية
على ذلك التقدير واما بيان بطلان اللازم فلان كل عدم اضيف
الى مكملته فلا يلفظ ^{الذي} علمه الى على المكمل اي الوجود بالتزام
مع انتفاء الملازمة بينهما في الخارج بآثار ان العجوبة عدم البصر

الذي بالفتح

فان العلم التلازمي
بدون شرطه

34

غامض شأنه ان يكون بصيرا فقولنا عدم البصر كلفنا في الباقي
 كالفصل يخرج الشجر والحجر وغيرهما من الجمادات والعلم يدل على
 المضاف الى البصر بالمطابقة لانه موضوع له لا للعدم والبصر ما
 وعلى البصر التزام لان البصر خلقه عن المعنى الموضوع له وهو عدم
 مع قيدا للاضافة والمضاف اليه لازم له وانما قلنا لازم له فلا نت
 تصور لعدم المضاف يستلزم تصور المضاف اليه اذ تصور للمضاف
 الشئ من حيث هو متصفا بـ ^{او اعمى} ون تصور الشئ مع واذا استلزم
 تصور لعدم المضاف تصور البصر المضاف اليه تحقق الملازمة
 الذهنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف من حيث هو متصفا بالمطابقة
 دال على المضاف اليه من حيث هو متصفا بالالتزام واما الملازمة
 الخارجية فيخرج حققت ههنا اذ وجود البصر الخارج ينافي عدمه فيها
 فلوجودها معاني الخارج يلزم اجتماع الوجود وعدمه في آن واحد
 وان هذا الاضطراري الاستحالة ^{او يرى} قال فقول اللفظ ينقسم مفرد ومركب
^{او يرى} **اقول** المنطوق لا يجب على الالفاظ من حيث هو منطوق بل على المعنى
 لانها الموصلة الى المجهولات كمن لا توفى الافادة والاستفادة
 على الالفاظ كما مر او ركب ^{اللفظ} **فان قلت** لم تقدم تعريف المفرد عن تعريف
 المركب مع الاول حكى لان القيود المذكورة في تعريف المركب

فهم

وجوديتين وفي المفرد عدمية وان الاعداد انما تعرف بمكانها **قلت**
 المتبادر منها التقييم لان قوله اما ان لا يراد له شرطية منفصلة
 والشرطية انما فصلت بالشرطية ^{تفيد} التقييم والتعريف
 يستفاد منها ضمنا والتقييم انما هو باعتبار الافراد دون المفرد
 والفرق بالنظر الى الافراد مقدم على التركيب وان كانا يتبعان الى المفرد
 يوجب العكس واعلم ان الوجودي ما لا يكون مفردا سلب شي
 كالعالم فانه عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل والعدم
 ما يكون مفردا سلب شي كالجبرل فانه عبارة عن عدم العلم علما
 من شأنه ان يكون عالما **قال** والحجارة تدل على جسم معين **اقول**
 وفيه نظر لان الحجارة لا تدل على جسم ما هو افراد الحجر وافراذه غير
 معين اللهم الا ان يقال المراد من التعيين التعيين النوعي لا الشخصي
 والحجر المتركب يدل على النوع المعين وهو نوع الحجر **قلت** لا وجود
 للنوع الا في ضمن فرد من افراده فاذا كان فرد من افراد النوع مرئيا
 كان النوع مرئيا فيكون الحجر المرئي دالا على نوع الحجر وهو النوع المعين
قال الاول ان لا يكون ^{لكن} **اقول** اى القسم الاول من المفردات ان
 للفظ الموضوع لمعنى جزءا اصلا سواء كان لذلك المعنى جزءا ولا
 فيدخل في قوله الاول ان لا يكون ^{لكن} **قال** القسم الاول مثال الاول نحو

فان قلت الحجر المرئي ليس
 من افراد النوع فقلت يدل على
 وهو النوع المعين

اذا كان علما للشخص الخاص والانساء ومثالي الثاني نخون اذا كان علما للنقطه
 فقوله نخون محتمل لهما وانما قيد بقوله علما لانه لم يكن علما كان مركبا
 تقيد بكونه فعلا وفعلا **قال والثالث ان يكون اللفظ اقوى الى القسم**
 الثالث منه ان يكون اللفظ الموضع لمعنى جزء ولا يكون ذلك الجزء
 معنى جزءا ولم يكن قيد خلف قوله والثاني اه قسمان احراز المفرد
 ايضا مثال الاول كذوب مثله اذا كان علما لفرد من افراد الانس والاشجار
 نحو زيد اذا كان علما للنقطه قوله كذوب اذا كان علما يشتملها واقول
 لا طائل تحت هذا القيد لان زيد والاشجار في حال العلميه وعدمها
 ساقى الافراجه **فان قلت** انه مركب بناء على علم احراز كل واحد
 من الزايد والماء والقال اشاره عند اهل اللب الى عدد معين
 في يكون مركب فيجب التقيد لا حتران **قلت** المراه في المركب ههنا
 هو المركب من ادات الكلمات لا المركب من ادات الحروف وهو
 مركب علم اخر من ادات الحروف فلا يجب الا حتران وما قيل ان
 في التقيد فاي ثمين اصورهما ان زيدا اذا لم يكن علما محتمل ان يكون
 مصدرا من زاذب زيد واذا كان مصدرا يكون له فاعله فيكون مركبا
 وثانيهما انه اذا لم يكن علما محتمل ان يراد من جزء اللفظ دلالة على
 جزء معناه لان اهل الحساب يقصدون من كل جزء من اجزائه

سواء كان ذلك المعنى صحيحا

لجزءه

جدا خصوصا فيكون مركبا فقيده بالعلميه لانه معين الا في حالين
 فاسد اتان فاد اثنا عشر الثانية فقط مما سبق واما فاسد الاول
 فالقول ان اردنا على زيد على تقدير كونه مصدرا المفاعل لظاهر فلا تخم
 كون مركبا على ذلك التقدير لان الكلام في لفظ زيد لا في لفظ مع لفظ
 آخر وهو المفاعل لظاهر وان اراد المفاعل المضمر اي المستتر في المصدر
 فلا تخم ايضا والمفاعل في المصدر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء
 الاجناس محتمل كذا في ضوء المصلحة **قال** والثالث ان يكون له جزء ذو معنى
اقول اي القسم الثالث من الاقسام الاربع للمفرد ان يكون اللفظ
 جزءا ومعنى لكن لا يدل ذلك الجزاء على جزء المعنى المقصود كعبادته
 علما فان له جزءا كعبادته على معنى وهو العبودية لكن ليس بجزء المعنى
 المقصود وهو الذات المشخصة لان العبودية صفة للذات المشخصة
 وليست داخله فيها بل خارجة عنها خصوصا وكذا لفظ الله تعالى
 معنى وهو لا يوصف لكن ليس ذلك المعنى ايضا جزءا للذات المشخصة
 وبوط وانما قال نحو عباده علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا ايضا كراي
 الحجاز **قال والرابع** **اقول** اي القسم الرابع منها ان يكون اللفظ جزءا
 ذو معنى يدل ذلك الجزاء على جزء المعنى المقصود كمراد كالحوان الذي
 اذا سمى شخصي انساني فان معناه مع الما بعبارة الانس الثانية مع الشخص

جزءه ذو معنى

جزءه ذو معنى

ان يكون له جزء ذو معنى
 لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على
 حواء

الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق قبل العليّة وما يكون معنى مقصودا
 منها قبل العليّة وهو ان يبين اننا انية يكون وجود المعنى المقصود قبل العليّة
 وهو ما يبين الانشباع الشخص لكون الشخص جزءا اخر منه فالحيوان
 مثلا الذي هو جزء اللفظ الذي على جزء المعنى المقصود حال العليّة وهو الشخص
 لانما كان الحيوان دال على مفهوم الحيوان ومفهوم جزء الماهية لان نسبة الجزء الى
 المقصود حال العليّة فيكون مفهوم الحيوان ايضا جزء ذلك المعنى المقصود لان
 جزء الجزء للجزء **قال المفرد ينقسم** اه **اقول** ما فرغ من مباحث ما
 عليه الاصطلاح **قال** شيخ الان في مباحث الاصل عادات **قال** المفرد اه
 انما اللفظ المفرد ينقسم الى جزئين لان ما ان يكون **فان قلت** لم ينقسم
 اللفظ المفرد الى الكل والجزء دون المعنى مع ان الكلية والجزئية منفعتان
 للمعنى **اولا** بالذات واللفظ ثانيا وبالعرض سمية الاول باسم تعدد
قلت تنقسم اللفظ البهائم اقرب الى فهم المبتدئ وان كان تقسيما
 مجازيا من تقسيم المعنى اليهما وان كان حقيقيا واما قيد اللفظ بالمفرد
 لان انقسام اللفظ المركب اليهما **فان قلت** لم قدم المص الكل
 على الجزئي والاشارة الجزئي على الكل **قلت** لان المص فطر الى ان الكل جزء
 والجزء كل والجزء مقدم على الكل وانا قلنا ان الكل جزء لان الكل جزء للجزء
 غالبا كانت فانهم جزء لان لاننا انشأنا بالحيوان الشاطئ وزين

في انشباع الانسانية

في انشباع الانسانية

في انشباع الانسانية

في انشباع الانسانية

وهو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئي كل لكون الكل
 جزء منه على تقدير كونه **قال** او الى كون الكل انفع في العلوم
 كلها والى قوله تحت الضبط والاشارة نظرا الى المفهوم فقدم
 فقدم الجزئي لكون مفهوم وجوديا والى المباحث الانية لان
 المباحث الانية متعلقة بالكل فقدم الجزئي لئلا يكون فاصلا
 بين تعريف الكل ومباحثه او الى سبب ذكر الجزئي لان ذكره
 مبررنا تصوير مفهوم لتبضح به مفهوم الكل وايضا مفهوم
 الكل انما يكون بعد تصوير مفهوم الجزئي **قال** اي من حيث
 اه **اقول** لما كان ظاهرا عبارة المص وهو قوله نفس تصور مفهوم
 يدل على انما منع من الشك في معنى الصور المفهوم بنية الشك
 بتفسير قوله بقوله اي من حيث انه متصور على ان الماد منع
 ذلك المفهوم لكن لان حيث هو بول من حيث انه متصور
قال فان منع نفسي تصور اه **اقول** اعلم ان المراد من منع الا
 تشراك بين كثيرين عدم مطابقة الماصلي العقل الكثيرين
 ومعنى عدم المطابقة لكثيرين ان يحصل من تعقل كل واحد
 منهم لجزء محدد فاننا اذا ارينا بأكبر ولا حفظاه مع فتح
 يحصل منه في اذياننا الصورة الانشباع المتصرفة بالتواهي

في انشباع الانسانية

في انشباع الانسانية

واذا راينا عقبة بشر ولا خطاه ايضا مع شخص يحصل
 صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا زيدا وعمرا
 وانما قيد المثال وهو زيدا بقوله علما لانه اذا لم يكن علما كان
 مصدرا فيكون كليا لا جزئيا **قال وان لم يمنع تفعا قول**
 واعلم ايضا ان المراد من عدم منع الاشتراك مطابقة الحال
 في العقل لكثيرين ومعنى مطابقة لكثيرين ان لا يحصل تعقل
 كل منها اثر مجدد فاننا اذا راينا ووجدنا شخصا يحصل منه
 في ذاتها الصورة الانسانية المتعقاة على التوافق واذا
 راينا بعد ذلك خالدا وجردها ايضا لم يحصل منه صورة
 اخرى في العقل بل الحاصل فيها لان هو الحاصل انفا **والفان**
وانما قيد الكلي اه اقول يعني لو قال المصنف المفرد اما ان يمنع
 مفهومه من الشركة او لا يمنع لفهم ان المقصود منع ذلك
 المفهوم من الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر لعدم منعه
 من الاشتراك بينها في نفس الامر اي امتناع اشتراكه بين كثيرين
 في نفس الامر وعدم امتناع اشتراكه بينها في نفس الامر فيجب
 يلزم ان يكون مفهومه واجبا لوجوده داخله في جنس الجزئي لكونه
 من الاشتراك **الشيخ** فلما قيدهما بالتصور علم ان المراد منع

٣٨

مفهوم اللفظ المفرد وعدم منعه في العقل من الاشتراك اي
 المفهوم في العقل من ان يجعل مشتركا في الجزئي او لا يمنع في الكلي
 ومنع ذلك المفهوم منه اي من الاشتراك **الشيخ** او لا يمنع منه واما
 تقييد بالنفس فلان لو توهم دخول مفهومه واجب الوجود
 في جنس الجزئي يعني لو قاله الكلي لا يمنع تصور مفهومه عن وقوع
 الشركة لتوهم ان المقصود منع الشركة بحسب التصور
 والصور في العقل سواء لوحظ معه شيء آخر او لا فيلزم
 دخول مفهومه واجب الوجود في جنس الجزئي اذا لوحظ معه
 بهان التوحيد فان العقل يحايي حين لا يحفظ بها
 التوحيد لا يملك فرض اشتراكه فتأمل **قوله** الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي
اه اقول لما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي
 ابتداء بالكلي وبيان اقسامه واحكامه فقال الكلي ينقسم
 الى قسمين ذاتي وعرضي لان اي الكلي اما ان يكون داخلا
 في حقيقة الافراد المندرجة تحته سواء كانت تلك الافراد
 شخصية او نوعية او لا يكون داخلا فيها فان كان فهو ككلي
 الذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان الانسان
 حقيقة زيد وعمر وغيرهما من الافراد الشخصية المندرجة

ذاتي وعرضي

داخلا فيها

تحت الانسان والحيوان داخل في الانسان لكونه مركبا من الحيوان
 والناطق وكذا الحيوان كل ذاتي بالنسبة الى الفرس والبقر
 وغيرهما من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان ولما
 من الدخول في قولنا اما ان يكون داخل عدم الخروج فكل
 نفى لما هيته في الكل الذي وما مراد صاحب المتن
 من الدخول في هذا وانما مع بعد ذلك تقسيم الكل الذي
 الى الجنس والنوع ^{فان} الفصل وان لم يكن داخل اي وان لم يكن
 الكل داخل في حقيقة الافراد المندرجة تحت من الشخصية النوعية
 بل كان خارجا عنها فهو الكل عرضي كالفصل بالنسبة
 الى زيد وعمرو فانه خارج عنها اي عن حقيقتها لان
 حقيقتها الحيوان الناطق والاضاحك خارج عنها وانما
 سمي الكل الاول ذاتيا لان الذات هو الحقيقة والاول
 داخل في الحقيقة والداخل في الشيء ينسب الى ذلك الشيء
 والثاني عرضيا لكونه منسوبا الى ما يوضع الحقيقة كالفصل
 العارض للانسان في مثالنا والمنسوب الى العرض عرضي فان قلت
 لم اورد الانسان مثلا للجنس ولم يورد من افراده مع ان
 المعرف هو الافراده لا الانسان ^{فان قلت} فاما ان

احدها ان الجنس كما يطلق على المعنى المذكور فيها تقدم ويظهر
 المسمى بالجنس في الحقيقة كذلك يطلق على كل اخص تحت الاعظم كالحيوان
 ويسمى هذا جزئيا اضافيا وقس عليه الفرس وثانيها التنبيه على
 افراد الكل كما يكون شخصا كزيد وعمرو بالنسبة الى الانسان
 كذلك يكون نوعيا كالانسان والفرس بالنسبة الى الحيوان واماها
 نان الفاسم نان فانما تحصيله على تقدير ارادة الماهية النوعية
 من الازن والفرس وغيرها واما اذا اريد منه ماهية
 افرادها اعني حقيقة زيد وحصة عمرو فيكون جزئيا حقيقيا على ذلك
 التقدير ^{واعلم} انهم قسموا الكل الذي بتفسيرين احدهما
 ما يكون داخل في حقيقة جزئياته وثانيها ما لا يكون خارجا عنها
 ويعين التفسيرين عموم وخصوصا مطلقا لان الثاني صادف
 على نفس الماهية دون الاول والكل العرضي تفسير واحد وهو
 ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فعلى هذا لا يصح تقسيم
 صاحب المتن لكونه غير جاملا اذا اول قوله ما يكون داخل لعدم
 الخروج كما مر واما قول الشارع من ان الكل ان كان داخل
 فهو ذاتي وان لم يكن داخل بل خارجا فهو عرضي ثم تفرعه عليه
 بعد ذلك بقوله فعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون

من العرضيات ليس بصواب أصلاً لأن الأوزم مما قاله من تفسير الذات
بالدخول والعرضي بالخروج ان لا يكون نفس الماهية من الذات
ولا من العرضي مع ان تفسيره ليس قبل التأويل واما عدم قابلية
التفسير الا قول هو تفسير الذات بالدخول للتأويل بعدم الخروج
كما اول قول المتن فلكون التفرع ما نعاله ان التأويل يقتضي
دخول نفس الماهية في الذاتي والتفرع يمنع واما عدمه
فابلية التفسير لثاني وهو تفسير العرضي بالخروج للتأويل بعد الدخول
فلاون ما سيجي من قوله اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع
او نوع او فصل فاباه لان التأويل يقتضي صحة التفرع يقتضي
دخول نفس الماهية في العرضي وما سيجي من قوله يمنع **قال**
لا يقال ان الذاتي اه اقول اعترض الشيخ على من يجعل نفس
الماهية ذاتية بان الذاتي هو المنسوب الى الذات ^{هو المنسوب الى الذات} فيكون
ان يكون نفس الماهية ذاتية والاوي وان كانت ذاتية لزم
انتساب الشيء الى نفسه وهو مع لان النسبة يقتضي المغايرة
بين المنسوب والمنسوب اليه والشيء لا يغير نفسه ثم
اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه التسمية اى تسمية
الماهية ذاتية ليست بلفظية كما كانت لفظية في تسمية

اجزاء الماهية حتى يلزم ذلك اى انتساب الشيء الى نفسه بل ثانيا
على هذه التسمية اصطلاحية فلا يريد ذلك كحذو وبعضهم
اجاب عن هذا التعارض بوجه آخر على تقدير تسليم كون التسمية
لفظية بان يقال ان الذات كما تطلق على نفس الماهية كذلك تطلق
على ما صدق عليه الماهية من الافراد فيراد من الذات ههنا المعنى
الثاني فيمكن نسبة نفس الماهية الى ما صدقت هي عليه من الافراد
كما يمكن نسبة جزءها الى جزء الماهية اليراي الى ما صدقت هي عليه
ويجوز ان يراد الاخر منها فينسب الماهية الى الافراد وجزءها
الى الماهية نفسها **قال اعلم ان الذاتي اما جنس اه اقول** نحن نذكر
^{او نوع او فصل} ههنا ضابطاً ليتضح بها ما هو المراد وهو ان السؤال بما هو
على الشيء انما يطلب به تمام ماهية الشيء وحقيقته فلا يصح
ان يجاب في جواب ما هو بما هو خارج عن الماهية ولا بما
هو جزء منه بل كما اذا سئل عن زيد بما هو كان لجواب الانسان
لان تمام حقيقته فلا يجيب عنه بما هو جزء منه وهو كجوان
والناطق او بما هو خارج عنه وهو الضحك مثله لم يكن الجواب صحيحاً
لان كل واحد منهما ليس تمام ماهية زيد ثم لا يخفى اما ان يكون
السؤال بما هو سؤالاً عن شيء واحد او اشياء فان كان

ثم شئ واحد كان السائل طالبا لتام ما هيته المختصة به كما وان كان
 عن الاشياء كان طالبا لتام ما هيته المشتركة بينهما فاما اذا سئل عن
 والفرس بما هما كان الجواب **لونهما المشترك بينهما فلو اجيب**
 بما هو جزء الجوان كالجسم النامي والحساس وبما هو خارج عنه
 كالمشعر مثله لم يصح وان كل واحد منهما ليس تمام المشتركة بينهما
 اي بين الانسان والفرس اذا تقشر هذا على حقيقة الخاطر
فاعلم ان الكلي الذي ينحصر في ثلثة اقسام جنس ونوع وقص
 لاننا في الكلي الذي ان كان مقولا في جواب ما هو في جواب
 السؤال عما هو مشترك في المخصصة الخاصة اي الخصوصية
 ايضا يعني كما ان يكون مقولا في جواب السؤال بما هو حال
 المشتركة لم يكن مقولا في جوابه حال الخصوصية ايضا فهو ضيق
 اي يسمى هذا الكلي المقول جنسا كالجوان بالنسبة الى الانسان
 والفرس اي بالنسبة الى افراده المتخلفة للحقيقة فانه اذا سئل
 بما هما عنهما كان الجوان جوابا عنهما كما عرفت من ان
 السؤال بما هما من الشئين طلب لتام الماهية المشتركة
 بينهما واذا افر دكل واحد منهما في السؤال لم يصح الجوان
 ان يقع جوابا عن كل واحد منهما كما مر من ان السؤال

تام

ب

بما هو عن شئ واحد طلب لتام الماهية المختصة به وليس الجوان
 كذلك بل هو جزء من تمام ما هيته كل واحد منهما اي الشئ
 والفرس فيكون الجواب في السؤال عن الانسان ومن هو الجوان
 الناطق وعن الفرس ومن هو الجوان الناطق هل يكونها
 تمام ما هيته كل واحد منهما **فان قلت** لم قدم الكلي الذي في بيان الكليات
 التي على الكلي العرضي **قلت** لما كان الذات مقدما على ما يعرض
 عليه والمتعلق بالمتقدم اولى بالتقديم من المتعلق بالتأخير
 فقدم اقسام الكلي الذي وتعرف كل قسم منها **فان قلت** لم قدم
 الجنس هنا على النوع مع انه قدم النوع على الجنس في صدر
قلت تقدمه ههنا نظر الى ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم
 على الكل وتقدم النوع هناك نظر الى القلة والكثرة كما مر
 واما تقدم البواني وتأخيرها فمعلوم بما سبق في صدر الكتاب
قال كل زائغ **اقول** لان المقول على كثيرين يقتضي عنه لان فهو
 الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه الا ان الكلي يدل على كثيرين
 اجمالا وللفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلا فلا يكون فائضا
 تحت ذلك الكلي ومعنا سؤال وجواب لا يتسع في هذا المقام
 ايراد ههنا ونحن ان الكلي ههنا جنس يشمل الكليات باسرها

على ان اقسام الكلي العرضي وتعرفه
 كل قسم منها صحيح

ب

فاعلم ان الكلي الذي ينحصر في ثلثة اقسام جنس ونوع وقص

بما هو متعارف

والمقول ليعلق به قوله على كثيرين فلكونه موصوفاً
لقوله مختلفين والماصل ان هذا التعريف تعريف للجنس
فلا بد في تعريفه من قيد يخرج به النوع والقيد الذي
يخرج به النوع وهو قوله مختلفين ^{بالمفارقة} وقوله مختلفين صفة يقتضي
موصوفاً يعرض له الاختلاف فذكر قوله على كثيرين ليكون
له موصوفاً والموصوف وهو قوله على كثيرين جاز ومجرد
يقتضي متعلفاً فذكر مقوله ليكون له متعلق فلا يكون ذكر المقول
مستغنياً عن ذكر الكل لان ^{القول لا يجوز المتعلق} ذكر الكل الجنس وذلك لاجل الجنسية
قال وقوله مقول متناول ^{للمجربيات والكمالات} اما تناوله للكمالات
فقط لان الكل يحمل على افرادة فيقال كل انسان حيوان فالحيتوان
كل حمل على افرادة وعلى افراد الانسان واما تناوله للمجربيات
فالان المجربى يحمل على صاحب الجنس فيقال هذا زيد واما تناوله للفظ
لان المجربى الحقيقي لا يكون مقوله ومحموله على الشيء اصلاً
بحسب الحقيقة بل المحمول بالحقيقة هو مفهوم الكل الذي يحصل
من التأويل فتاويل قولنا هذا زيد بهذا مستتبب اوصاف
اسم زيد وهذا المفهوم كل وان كان الاختصار في شخص واحد
قال وقوله مختلفين ^{بالمفارقة} **اقول** يخرج بهذا القيد ايضا عن

فصول

بما هو متعارف

فصول الانواع كالناطق للونشئ والمساهل للفرس وخواصها
اي خواص الانواع لكن لما كان القيد لا خيراً اعني في جواب
ما يخرج الفصول والخواص مطلقاً اي سواء كانت الفصول
فصول الانواع والخواص اسنداً لشيء من الله عليه اخل بها
اي الخواص البقية والخواص مطلقاً اليه الى القيد الاخر واما العرض
العام مطلقاً فلا يخرج الا بالقيد الاخر فلا يكون منه تخصيص
الاختصاص بهذا القيد بالشيء **قال** وقوله في جواب ما هو
الا **اقول** لان بعض الكمالات الباقية اعني الفصول والخواص
لا يقبل في جواب ما هو بل يقبل في جواب اي شيء هو اما الفصل
ففي جواب اي شيء في جوهره وذااته واما الخاصة ففي جواب
اي شيء هو في عرضه والبعض اعني العرض العام لا يقبل في الجواب
اصلاً اي لا في جواب ما هو ولا في جواب اي شيء هو **فان**
قلت لم كان الفصل والخاصة مقولين في جواب اي شيء
هو ولم يكونا مقولين في جواب ما هو **قلت** لانهما لما كانا
مميزين بلهما فصل وخاصة له كانا مقولين في جواب اي شيء
هو ولم يكونا ماهية مختصة ولا ماهية مشتركة لما كانا ^{انما هي} **فان**
لم يكونا مقولين في جواب ما هو **فان قلت** ما لشيء ان العرض

العام

بما هو لا في جواب
ما هو لا في جواب
ما هو لا في جواب

لا يكون مقولا في جواب ما هو ولا في جواب اى شئ **هو قلت**
ان العرض العام لما يمكن بمقوله في جواب ما هو ولا في جواب
اى شئ هو وقوله قوله ذاتيا لبيان الواقع لا للاحتراز على شئ
قال وان كان الا **اقول** هذا اشارة الى القسم الثاني
من الذاتى وهو النوع وهو يكون مقولا في جواب ما هو بحسب
والخصوصية معا ويسمى هذا القسم من الذاتى النوع مثله كالان
بالنسبة الى افراد الشخصية من زيد وعمر وغير ذلك من الافراد
لان اذا سئل من هن الافراد على سبيل الاشتراك بان يقال
ما هم كان الجواب لاننا لان السائل طلب الماهية المشتركة
بينهم والماهية المشتركة بينهم لاننا فافسان يكون جوابا
عن هذا واذا افرد في السؤال بان سئل من زيد فقط ومعه
فقط كان الجواب ايضا الانسان لان السؤال عن الافراد
على سبيل الافراد طلب الماهية المختصة لكل واحد والماهية
المختصة لكل واحد هو الانسان فقط فتعني من هذا ان النوع
يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
فان قيل ان مقوله النوع في جواب ما هو بحسب الشركة
ومقوله بحسب الخصوصية ليست في زمان واحد فكيف يصح

في

قوله معا **فالجواب** عنه ان المراد بثبوت هذين الوصفين
اعني كون بحسب يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة وكونه
بحسب يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية للنوع في زمان واحد
لان المقولين في زمان واحد **قال** ليس بهما بل كل مقول اذ **اقول**
الكلام ههنا كالكلوم ههنا **فان قلت** لم اخرج العرض
العام بالقيود الاخير مع انه يخرج بالقيود بحسب الجنس **قلت**
اراد ان يخرج قسمي العرض عن الخاص والعرض العام بقيد
واحد وهو القيد الاخير **فان قلت** لم قيد قوله مختلفين بالبعد
اي بالافراد بقوله دون الحقيقة **قلت** لو لم يقيد تدخل الجنس
في تعريف النوع لان الجنس يكون مقولا في جواب ما هو على كثيرين
مختلفين ايضا كالحوان في جواب ما زيد وهذا الفرع ذلك
الفرع وان كان مقولا بحسب اشمال السؤال على الحقيقيين
لختلفين وبحسب جعل المتقنين في حكم واحد **قال** وان كان الذي غيره مقول
ا **اقول** هذا شرع في القسم الاخير من الذاتى ولقد ههنا
قبل الشرع في المقصود من معرفة قاعة وهي ان السؤال باى
شئ على ثلاثة اقسام احدها ان لا يولد على اى شئ هو قيد وثانيها
ان يولد عليه قيد وهو في ذاته وثالثها ان يولد عليه قيد

واحد
في الجواب في الزمان واحد

وهو في عرضه فقط فان الاول كان الجواب ما يميزه سواء
 كان فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا شمل عن الانسان
 باي شيء هو يصح ان يقال في الجواب انه ناطق او حساس
 او ضاحك لان كل منها يميز عن غيره في الجملة وان كان المثلث
 كان الجواب بالفصل وحده لان المميز الذاتي هو الفصل لا المثلث
 كما اذا شمل عنه باي شيء هو في ذاته يصح ان يقال انه ناطق
 ولا يصح انه ضاحك وان كان المثلث كان الجواب بالخاصة
 وحدها كما اذا شمل عن الانسان باي شيء هو في عرضه في الجواب
 عنه بخاصة كالضاحك اذا عرفت هذه القاعدة فنقول
 الثاني الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل يكون مقولا
 في جواب اى شيء هو في ذاته هو الفصل ولما كان في قوله
 مقوله بل في جواب اى شيء هو في ذاته هو الفصل ولما كان
 في قوله مقولا بل في جواب اى شيء هو في ذاته نوع خفاء
 بقوله ما يميزه من هذا التفسير عرفت ان كل ماهية
 لها فصل وجب ان يكون لها جنس وهذا عند المتقدمين
 واما عند متأخرين فيجوز تركيب الماهية من امرين
 متساويين كان كل واحد منها فصلا وهذا الاختلاف

مبني على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين عند
 المتقدمين وجوازها عند المتأخرين **قال ولو قال وفي**
الوجود **اقول** ولو قال صاحب المثلث او في الجودين
 قوله في الجنس كان قوله اشمل لدخول الفصل الذي يميزه
 عما يشارك في الجنس كفصل الانسان والحيوان والفصل الذي
 يميزه عن غيره عما يشاركه من الوجود كجنس الماهية المركبة
 من امرين متساويين او امور متساوية في تفسير المقول في جواب
 اى شيء هو في ذاته كما اذا فرضنا ان ماهية ب مركبة من ج
روح **د** متساويان في الصدق كان كل منهما يميز ماهية
ب عما يشاركها في الوجود **قال بناء على بطلان ا** **اقول**
ق استدلال على بطلان بان يقال لو تركيب ماهية حقيقة
 من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احد الامرين الى
 الاخر وهو محض ضرورة وجوب احتياج بعض الاجزاء المتساوية
 الحقيقة الى بعض ليحصل كمال الاتصال واحتياج كل منهما الى الآخر
 فان احتياجه كل منهما الى الاخر يلزم الدور وهو توقيف الشيء
 على نفسه وانه في احتياجه ايضا وان احتياجه احدهما الى الاخر دون
 الاخر اليه يلزم الترجيح بلامح لانها ذاتيان متساويان

القول في تعريف الجنس
ان يذكر

فان احتياج احدهما الى اخر ليس اولى من احتياج الاخر اليه
قال في معنى كان **اه** اقول اختلف النسخ ههنا فوقع في بعضها
ان يذكر وفي البعض ان لا يذكر وكل منهما وجه اما على الاول
فيكون محصل الاعتراض فلا بد للمص على هذا اي على تقدير الاكفاء
بالجنس على بطاؤون تركيب الماهية من امرين متساويين ان يذكر
للجنس اي لفظ الجنس في تعريف الفصل وهو قوله على نقل الشئ
الا كما ذكره في التفسير وهو قوله وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه
في الجنس فلا يلزم التناقض **واجيب** عنه على هذا وجهين
الاول انه لما كان للنطقيين ههنا من ههنا ثمهم من ذهب
الى ان الفصل ما يميز الشئ في ذاته عما يشاركه مطلقا اعم من
ان يكون في الجنس في الوجود بناء على جواز تلك الماهية
الفصل ولم يذكر فيه لفظ الجنس كما في الكتاب ومنهم من ذهب
الى الفصل ما يميز الشئ في ذاته عما يشاركه في الجنس بناء على بطاؤون
بطاؤون تلك الماهية وزاد من حينه اراد المص ان يشير
الى المنزهين فذكر لفظ الجنس في التفسير اشارة الى ههنا
الثاني وتركه في التعريف اشارة الى المنزه **الاول** الوجه
الثاني ان المص اختار المذهب الثاني فذكر لفظ الجنس

في لفظ الجنس فقال ان ذكره
على الشئ في جوابه اي في تعريفه

اولا ثم تركه ثانيا اكتفاء بدلالة سياق الكلام عليه فلا يلزم التناقض
واما على الثاني فيكون محصل الاعتراض فلا بد للمص على هذا اي على بطاؤون
تركيب الماهية من امرين متساويين ان لا يذكر للجنس في التعريف
اي في التفسير كما لم يذكره في التفسير سم لا يتركز به عن شئ **واجيب**
عنه بان جميع القيود المذكورة في التعريف لا يجب ان يكون
للاعتراض بل يجوز ان يكون بعضها بالبيان الواقع كما مر ههنا
التعريف عرفت ان المشا واليد يدل على التقديرين ما ذا **قال**
قوله على جنس اه اقول **فان قلت** ما السبب انما قال فيها
سبق ان اكمل زايي وههنا قال جنس **قلت** لا يجهل ان يكون
قوله يقال لدفع التوهم للجنسية لان المظنيين ذكروا
ان الفصل علة لمقتضى النوع من الجنس فكان فيه مظنة ان يكون
ان الفصل لا يقال ويجعل عليه لان العلة لا يقال ولا يجعل على العمل
قال والاول هو العرض للوزم اقول لا متاع انك كما عن الماهية
سواء امتنع انك كما عن الماهية من حيث هي كالكتاب
بالقوة للانسان وكالفردية للثلة او عن الماهية
الموجودة كالسوار للجنس لان السوار للجنس ليس بالوزم
لما هيته من حيث هي والى كان كل انسان اسود

سواء وقعت المفارقة

وليس كذلك قال **والفارق العرض المفارق** **الا اقول**

لا مكان لمنازعة بالافعال ربما كصغر الوجع وبطيشا كالشيب
والشباب ولم يقع اتصاله كالفران الدائم لم يكن وصاله
وكالفقر الدائم لم يكن غناؤه **قال** وقوله فقط **الا اقول** وكن **الخرج**
فصول الاجناس للجوان والذي للجسم وقابل الا بناءا للشيء
اي اقلوا والمق والعرض للجسم لكن لا يخرج فصولا لا انواع
كالناطق واتا فعل **واتا الجمع** فيخرج بالقيد الاخير وهو
قوله قوله عرضا فلذلك استند اخرج لفصول جميعا اليه
قال ويرسم العرض العم **الا اقول** قيل عليه قد مر مرارا متعددة
ان العرض نعم لا يقبل في جواب اصول وهما حكم بانه مقول
وان هذا المتناقض صحيح واجيب عنه بان ما مر مرارا
متعددة كان نفي ان يقع في جواب ماصو وفي جواب ائشي
بولانه ليس نفس الماهية ولا جزئها ولا حاضرها وما حكم ههنا كونه
مقولا ائشي محمودا على افراده لا كونه مقولا في جواب ماصو ولا في
ائشي هو فيكون الحكم به ههنا غير المحكوم به ههنا لك فلا يلزم
التناقض لعدم اتحاد المحمول وبشرط فيه كما سيجي **قال** يقال
على ما تحت **الا اقول** خرج النوع بهذا القيد مطلقا وكن اخرج

جوابا

خلافه على ما يخرج من النوع
والفضل والخاصة

فرضه

فصل النوع وخاصة واما فصول الاجناس اعني الفصول البعيدة

لانواع فيخرج بالقيد الاخير اما خواص الاجناس فلا يخرج عن تعريف
العرض العام لكونها عرضا عاما بالنسبة الى النوع ولا يدخل في تعريف
لكونها غير مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط فان اردت ان **تخرج**

تلكيات

في هذا المقام فارجع الى المطولات **قال** تكون هذه التعريفات **الا اقول**
ايكون هذه التعريفات رسوما كما قال المصالح في تلكيات ويرسم بناءا اي منبسطا
امكان ان يكون لها اي لتلكيات الجنس ماهيات وحقايق وراء
تلك ماهيات وهي التعريفات التي ذكرت من قبل لتلك الجنس لمسا
اي ماهيات ملزمة متساوية لاي تلك المفهوما المذكورة لتلكيات
فيكون تلك المفهوما لوازم متساوية لتلكيات تلكيات
تعريفات المذكورة تعريفات باللوازم المتساوية بكونها رسوما
لاحدويا ولحقا انها حدودا لا ماهية للجنس وراء هذا المعنى ضرورة
ان لا ينفق كون الجنس ان جنسا لا كونه مقولا على كثير من مختلفين للجنس
في جواب ماصو ويكون ذلك لان نوعا لا كونه مقولا على كثير من مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ماصو وقدر عليها البواني وقد يقال
انما كانت هذه التعريفات رسوما لان المقوليات عارضة والتعريف بالعرض
رسم وذلك لان الجنس نفسه هو الكلي الذي لا يختلف بالحقيقة سواء

قبل عليها ولم يقل واما المقولية فما يرض له وقيل في ردّه انه
 من باب شبهة العارض بالمفروض فان المقولية عارضة للجنس
 الطبعي الذي هو معروف للجنس المنطقي الذي كلاسنا فيه **قال لكن**
المناسب **اه** **اقول** اي المناسب قد ير امكن ان يكون لها
 ما هيئا ورا ذلك المفهوما ذكر التعريف الذي يواهم من الحد والسم
 لان عدم العلم بانها حدود اي عدم العلم بان تلك المفهومات حدود
 للكليات لا يوجب العلم بانها الى المفهومات رسوم لها بل يوجب عدم العلم بانها
 رسوم وانما الموجب العلم بانها رسوم هو العلم بعدم كونها حدود
 لها **قال** العلم على قسمين احدهما القول المشارع **اه** **اقول** العلم
 الى التصور مطلقا وبوصول صورة الشيء في العقل ينقسم
 الى قسمين القول المشارع والاخر الحجة وكذا المعلوم ينقسم الى
 قسمين احدهما معلوم تصوري والاخر معلوم تصديقي والمجهول
 ايضا ينقسم الى قسمين مجهول تصوري ومجهول تصديقي ونرى
 من المنطق اتصال المجهولات فاكساب المجهولات التصوري انما
 هو بالقول اشارة ويسمى بالتعريف ايضا اما بتسمية بالقول
 فلان القول هو التركيب والمعرف مركبا كليا **عند قوم** **قال**
عند اخرين والتصحيح هو الاول واما بالقول المشارع فلنشره

بالعلم

وهذا الحد ايضا قول بالعلم بانها حدود

وايضا مفهوما الاشياء وحقايقها واستعمال المجهول بالتصديق انما هو
 بالحدوث وسحق عليها مفصلة نقل المنطقي اما في قول المشارع
 او في الحد وكلاهما منها مباد يتوقف هو عليها فباري القول المشارع
 الكليات الخمس مبادي الحجة القضايا واحكامها ومن هذا عرفت
 نحن نقدم القول المشارع على الحجة فان القول المشارع تصور
 محض اي لا يغني عنه الحكم والحجة تصور يغني عنه الحكم والتصور
 المحض يقدم على التصور الذي يغني عنه الحكم طبعاً فقدم وضعاً
 ليوافق الوضع الطبعي **قال** يخرج الرسم **اه** **اقول** لان الرسم لا يدل
 على ماهية الشيء وحقيقته وجوهره وذاتوه وهي ماهية الشيء
 هو هو كالحوان الناطق بالنسبة الى الملائكة بل على الشيء
 عن جميع ما عداه **قال** قلنا لانهم لزوم التسلسل **قول** الحد قول
 دال على ماهية الشيء **في نقل** لان الحد ليس بالحد بل فرد من افراد
 كذلك وجود الوجود ليس نفس الوجود بل فرد من افراد
قالا **اولى** ان يجاب كذلك بل ان يجاب اتماما بان التسلسل
 غير لازم لان معرف المعرف من حيث هو غير محتاج الى معرف
 اخر اتماما لماهية اجزائه او كونها معلومة واما بالتسلسل
 منها انما هو في الامور الاعتبارية وليس فيها ليس بمحال لان

باب
وجه تقديم الكليات على باري القول
واما وجه تقديم القول المشارع

القليل ينقطع بانقطاع اعتبار المعبر **قال** وهو الذي يركب جنس
اقول الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب الحيوان
 عن الماهية وعرف بعض ما يشارك الماهية فيه اي في ذلك
 الجنس عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه فهو الجنس القريب
 كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب عن السؤال
 من الانسان والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع انواع الماشي
 للون في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض
 ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الاخر فهو الجنس
 البعيد كالجسم النامي بالنسبة اليه فان النباتات والحيوانات
 يشارك الانسان في اي في الجسم النامي لكنه اي الجسم النامي
 يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات وهو المشاركات
 النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات الاخرى
 وهو المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات
 الحيوانية للحيوان والفصل ايضا اما قريب او بعيد لان
 ما كان غير الشئ عن جميع مشاركات في القريب فهو فصل
 قريب كالمناطق للانسان فانه يميز الانسان عن جميع مشاركات
 في الجنس القريب فهو فصل قريب كالمناطق للون فانه يميز

في معرفة الجنس
 في معرفة الجنس

اما ان كان
 الجواب

اللزق

الانسان وعن جميع مشاركات في الحيوانية وكما تصاهل للفرس
 وان يميز عن مشاركات في الجنس البعيد فهو فصل بعيد
 كالمحساس للون والفرس فانه يميز عن جميع مشاركات
 عن مشاركات في الجسم النامي وهو النباتات والحيوان
 المناطق يكون حركاتا للون والجنس المناطق يكون حركاتا
قال فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجب بانواعه **اقول**
 هذا الجواب فاسد لعدم مطابقته للسؤال بما هو لان السؤال
 بما هو انما يطلب تمام ماهية الشئ والجسم المناطق ليس
 تمام الماهية لان الانسان لا ان يقال بقصود الشئ مجردا بل
 للفرس لانه كذلك نفس الامر **قال** عن جنس الشئ **اقول** انما قيد
 الخاصة بالآلة لا متناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها
 اخص من ذي الخاصة والتعريف بالاخص غير ممكن **قال** انه
 ماض على قديمه عريض اه **اقول** قوله ماض على قديمه يخرج
 على الاندما الاربعة كالفرس والبقر وغيرها وقوله عريض لا يظفر
 يخرج مالم يسر بعض الاظفار كالطيور وقوله بادي البشرية
 اي مكشوف البشرة عن الشعر يخرج ما هو مستور بالبشرة الشعر
 وقوله مستقيم القامة يخرج ما هو منحني القامة كالب

كما يجوز ان
 الجسم

والفرد وغيرهما فلما قال ضحكك بالطبع أخص الجميع بالان
 وضعه **قوله** قال لما فرغ من القول المشايخ شرح في الحجة اه
اقول كما ان للقول شاخ مبادي يتوقف هو على ما يجب
 تعيينها عليه وهي مباحث البكليات الخمس لتركيب المعنى
 منها كذا في الحجة مبادي يتركب ^{منها} هي ويتوقف معرفة الحجة على
 معرفة تلك المبادي وهي مباحث القضايا فلهذا قد قدمها
 على مباحث الحجة ولما كان الحجة مركبة من القضايا كان الشرع
 في القضايا شرعا في الحجة لان الشرع في الشيء انما هو الشرع
 في جزء من اجزائه وفي قوله لما فرغ ^{عن القول} اشارة الى ان المطلوب
 الاعلى من التصورات القول الشارح والمقصود الاقصى
 من التصديقا للحجة والامداد من القضايا في تعريف الحجة ما فوق
 قضية واحدة ليتناول التعريف للحجة التي هي المركبة من
 قضيتين وكذا نرى يستعمل في التعريف في هذا الفن **قال** كما في القضية المفضولة
ا **اقول** يطلق تارة على المفضولة كزيد قائم وتارة على المعقولة
 وهو الذي عجز عنه زيد قائم اما بالاشتراك في اللفظي بان يكون
 القضية موضوعا لها او بالحقيقة والمجاز الذي يكون هي موضوعا
 لاصد لها دون الماحض فاطلاقها على الموضوع له حقيقة وعلى الماحض

قضية
 موضوعا
 لها

لما فرغ

لما قد بينها مجاز والثاني اولى لان المعنى هو القضية المعقولة
 واما المفضولة فانما اعتمدت لدلائلها على المعقولة فتسميها بالقضية
 تسمية الدال باسم المدلول فكذلك اللفظ القول يطلق على
 المفضولة والمعقولة فالقول المفضول جنس للقضية المفضولة
 والقول المعقول جنس للقضية المعقولة **فان قلت** زيادة
 لفظه في قوله كما في القضية المفضولة لا يخفى من تسامح لان زيد من
 ان يكون الشيء ظر فالنفسه **قلت** المظروب هو المفهوم الكلي
 وهو اللفظ المركب المفهوم العقلي المركب والنظر كل واحد
 من افرادهما فلا يلزم ان يكون الشيء ظر فالنفسه **قال**
 يتناول الاقوال ^{التامة} **اقول** سواء كانت الاقوال التامة اخباريا
 وقام زيد قائم وانشائيا كاضرب ولا تضرب ^{وبغير} وسواء كانت الاقوال
 الناقصة كغلام زيد او تعبيد كاحيوان ^{النافعة} والامداد
 من القول التامة ما يفيد الخطاب فابرة ليعني المسكوة عليها
 ومن الغير التام عكس هذا **قال** فصل كثر ^{عن الاقوال الناقصة} **اقول** التصديق
 والتكذيب بحريان في الجرد دون الانشاء والقول لان صرف
 القول مطابقة الحكم للواقع وكذا يرد عدم مطابقة له ولا حكم واقع
 في نفس الامر في الانشائيات والقييد يات **قال** وفيه نظر **اقول**

قوله قد بينها مجاز والثاني اولى لان المعنى هو القضية المعقولة

لانه انما وضع لان الحكم على شيء بما يوافق سلبا وهو محكوم به
 ومحكوم فيها اي في الحكمية يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحل على شيء
 وهو موضوع **واعلم** ان محمدا من موضوع الافراد ومن المحمول
 المفهوم صي اذا قيل لانا حيوان كان مقصودا من الانسابة
 افرادة من زيد وعمر وغيرهما من الحيوان مفهومه وهو جسمان
 صتان متحركا بالارادة والحكمة جزءا وهو النسبة التي يربط
 سببها المحمول بموضوعه ويسمى نسبة كميّة ولم يذكر المصالح الخيرة
 النسبة الحكمية ولا بد منه لانه يريان بين اسم ما سبق ذكره في
 القضية الى الحكمية والشرطية وهذا كونهما سبق ليس الا لظرفين **فان قلت**
 لم يرد ذكر هذا الجزء الا خيرة بها سبق **قلت** لان ذلك الجزء حذف
 كثير اقتصدت كمن ذكر ما هو اكثر **قال** تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة
اقول هذا التقسيم ثان للقضية لانها انقسمت اولا الى حكمية وشرطية
 وثانيا الى موجبة وسالبة لان الحكمية من القضية وهي حكمية تقسم اولا
 باعتبار نسبة الحكمية الى الموجبة والسالبة والقسم الاول
 للقسم قسم ثان للقسم فيكون الانقسام الى الموجبة وسالبة
 انتفا ما ثانيا للقضية **فان قلت** فلهذا يلزم ان يكون
 القسم ثان للقضية انقسام شرطية من قبل الى متصلة

المتكثرة

ومنفصلة وان يكون الانقسام حكمية الى موجبة وسالبة وثالثة
 لها **قلت** هذا هو النظم لكن الشارع لما نظر الى امكان اندراج الشرطية
 في هذا التقسيم لانه يمكن ان يقال للقضية انما موجبة وسالبة لانه
 ان كان حكم في القضية بالاتباع فاجاب وان كان بالاشتراف
 فسلبت والى عدم امكان اندراج الحكمية في ذلك التقسيم وهو انقسام
 الشرطية الى المتصلة والمنفصلة مع ان المص ذكر القضية في تقسيم ثالثة
 وهي انقسام القضية الى الموجبة وسالبة دون الاوّل وهو انقسامها
 الى المتصلة والمنفصلة جعل الانقسام الى الاجاب والسلب قسمة
 ثالثة للقضية دون الانقسام الى المتصلة والمنفصلة **قال** وان كان
 حكما الا **اقول** نعم بعض المتأخرين ان القضايا الكاذبة كقولنا
 الانسان حجل لا شيء من الانسان حيوان خارجة عن دليل وجه
 هذا الحصر واركتبه ككلف بارد مع ان عدم خروجهما ظ
 على من له ادنى ممارسة وهذا العلم نعم يخرج اذا زير في الدليل قيد
 يصح فيقال لان تلك النسبة ان كانت حكما صحيحة بان يقال موضوع محمول
 كما زاده شميّة **قال** وكل واحد من القضية اذ **اقول** هذا انقسام القضية
 الحكمية باعتبار موضوعه وبيان تخصصها باعتبارها في ثلثة اقسام مخصوصة
 وتخصّصة ومهمة وذلك لانه ان كان موضوع في القضية حكمية كندا

وكقولنا

اولا المتصلان

في الموضوع خاصا معنيا وجريا حقيقيا فالقضية خصوصية وشخصية ووجهية ^{الشيئية}
 ويمكن كلاهما ظاهران في الشرح وان لم يكن موضع اعملية في موضوعا ^{صحيحا}
 وجزيا بل يكون كليا غير معين فان يتى كية افراد موضوع اي فان يتى
 ان الحكم بالايجاب التوكل على كل الافراد او على بعضها فالقضية خصوصية
 وسورية ايضا ووجهية طهيد وان لم يتى فمهمة كما سيجي ^{قال}
 والسور في الكلية موجبة **اقول** السور موجبة الكلية كل واجمع ^{طهيد}
 وكافة والالف واللام في مقام الاستفراق ^{ان} الاضمان ^{ان} الخمس
 بقرينة الالعين انموا وسور سالبة الكلية لاشي ولا او نحو لا وكون
 بحج سور موجبة اجني ثمة بعض واحد ونحو واحد الا ان كاتب سور
 اجني ثمة ليس كل نحو ليس بعض الا ان ^{عائف} بعض كل يصل الى المعشوق ^{قال} وان لم يكن كذا
^{في} **اقول** اي وان لم يكن موضوع في القضية اعملية خاصا معنيا بل كليا غير معين ^{ممكن}
 نجا الحكم على كل الافراد او على بعضها ان ثمين كية الافراد فالقضية ^{مهمة}
 لشرك بيان عدد الافراد **قال** لا يقال **اقول** محصل الاعتراض ان القضية
 اعملية اربعة اقسام لان الحكم في القضية اعملية اما على طبيعة الموضوع
 نحو وان نوع وكيوان جنس ونطاق فصل والفاصل خاصة وما شئ
 عرض هام فان الحكم في هذه القضية على نفس طبيعة الموضوع لا على افراد او على افراد
 فان كان على الطبيعية فالقضية طبيعية او على افراد فان كان على افراد

فانما على فرد معين او لا فالاول شخصية والثاني اما ان تبين
 كية الافراد ولا فالاول محصورة والثاني ممتدة فلا يصح ^{مهم}
 بخروج الطبيعة عنه ومحصل جواب ان الكلام في القضايا
 المعبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعبرة في العلوم
 لان الحكم في القضايا المعبرة على الافراد والحكم في الطبيعية على الطبيعة
 والطبيعة ليست من الافراد غير جواهرها التقسيم لا يدخل بالاخص ^{هنا}
 كله في الحيات **واما في الشرطيات** فنقول القضية الشرطية سواء
 كانت متصلة او منفصلة انما يكون كليا اذا كان التالي لازما
 للمقدم اي في المتصلة للزومية ومعاندا لداي في المنفصلة ^{هنا}
 في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع اي الاحوال الممكنة للاجتماع
 مع المقدم نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا والمعنى ان لزوم
 الحيوانية لكونه انسانية في جميع الازمان وان ذلك اللزوم متحقق
 على جميع الاحوال التي امكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد اي
 مع حال انسانية زيد مثل كونه قائما او قاعدا او غير ذلك مما لا ينشأ
 حصرا مثل المتصلة واما مثال المنفصلة فنقولنا دائما ان يكون
 العدد زوجا او فردا ومعنى ان معاندة الفردية للزوجية ثابتة
 في جميع الازمان واث ذلك المعاندة متحقق على جميع الاحوال التي

يمكن اجتماعهما مع المقدم وقس على ذلك الجزئية المتصلة والمتفصلة
 كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم يلزم
 الانسانية انما هو على وضع كونه ناطقا وقد يكون اما ان يكون
 هذا الشيء عالما واما ان يكون جاهلا وكقولنا وقد يكون اما ان يكون
 الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما خصوص الشرطية
 فتعني بعض الزمان والاحوال كقولنا ان جئتني اليوم اكرمك
 واما اهمالها فباعتبار الزمان والاحوال كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا العدد اما زوج
 واما فرد والاصل انه ان كان الحكم بالاتصال والافتصال
 في الشرطية على وضع معين في زمان معين فهو مخصوص
 والا فان يبين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او على
 بعضها فهو محصور والا فهو مملوء وسور الموجبة
 الكلية في المتصلة كلما ومتى ومهما وفي المتفصلة دائما
 وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة كجاء
 فيها قد يكون وسور السالبة كجاءت فيها قد لا يكون داخل
 حرف الاستيعاب سور اليجاب الكلي وليس كلما وليس مهما
 وليس متى في المتصلة وليس دائما في المتفصلة وهذا كله كسب

الاعلى

الماجمال فان اردت تفصيله فارجع الى المطولات قال
 لانه ان كان صدق الثاني فيها على تقديره **اقول** القضية الظيرية
 المتصلة اما ان يكون بين مقدمها وتأملها علاقة معلومة تقضي
 ان يكون الثاني حاد فاعلى تقدير صدق المقدم او لا يكون فان كان
 الاول فالقضية متصلة لزمنية وان كان الثاني فالقضية
 متصلة اتقائية والمراد بالعلاقة ما به يقع بين المقدم والتالي
 ما لزمنة وهي اى العلاقة تنشأ عن ذات المقدم في الاكثر
 لكونه عامة للتالي نحو قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 او معلول له نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او
 متضايف للتالي كقولنا ان كنت انا عاشقا لله كان الهمسوقا
 في المضايغان جهنم الشيطان اللذان لا يتقبل احدهما بدون
 الاخر كالاب والابن والمعاشق والمعشوق وانما قلنا في الاكثر
 لان العلاقة ربما تنشأ بسبب امر منفصل لكونها الى المقدم
 والتالي معلومتا عامة وادعى نحو ان كان النهار موجودا فالعالم
 مضى فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطولوع
 الشمس ومن هذا عرفت ان قول الشارع تنشأ عن ذات
 المقدم يكون باعتبار الغليب **قال** فانه للعلاقة بين ناطقية

اقول اي لا عار في بينهما من العارفة المذكورة التي تتعلق بها
علم الحاكم وان كان علو قدر بينهما في نفس الامر لانها امران واقعان
في الكاينات وكل امر واقع في الكاينات لا يشمله من سبب فلا بد
من اجتماعهما التامية الاولى بالضرورة فلا شتما لها على لزوم
واما تسمية المتأخرين بالانفاق فهذا لعدم اشتغالها على اللزوم
بل على الاتفاق واعلم ان هذا التعريف للمصداق اللزومية لا يشاغل
اللزومية الكاذبة نحو قولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل موهو
لعدم اعتبار صدق التالى للعلاقة ^{ان} **قال** لا يقال ان يقال للزمومية
ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى لعارفة
بينهما موجبة لذلك وهو منناول للزمومية الكاذبة لان الحكم
للعلاقة ان مطابق الواقع كان للزمومية صادقة وان لم يطابق
كانت كاذبة وايضا ان هذا التعريف لا يتناقض لا يتناول المتناقضات
الكاذبة كقولنا ان كان الانسان اناطفا فالحيوان ايضا على عدم صدق
التالى على سبيل الاتفاق ولو قال على الحكم فيها بصدق التالى
على تقدير صدق المقدم لا لعارفة بل مجرد صدقها لا يتناول المتناقضات
الكاذبة لكان اولي فان الحكم بصدق التالى للعلاقة بل مجرد
ان مطابق الواقع فلا تناقض صادقة **قال** كقولنا العند

تارة

واما

اما فخره زوج **اقول** لا اعتدال العقلي في هذه القضية اربعة صدق
المقدم والتالى معا وكذبهما معا او صدق المقدم مع كذب التالى
او صدق التالى مع كذب المقدم فالاولان كاذبان والاخران صادقان
قال كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر **اقول** الاحتمال اربعة ايضا ^{هي هنا}
الاول صدقهما الى المقدم والتالى والثاني عدم صدقهما والثالث
صدق المقدم مع عدم صدق التالى والرابع صدق التالى مع عدم صدق
المقدم والاول كاذب والمباقي صادق **قال** زين اما ان يكون في البحر
اقول ههنا ايضا اربعة احتمالات الاول كون زين في البر وان يعرف
والثاني كون في البحر وان لا يعرف والاول باطل والمباقي حق واما اخر
الشرطية المنفصلة عن المتصلة لان الشرطية بمحاصل ^{وتان لا يعرف}
والمنفصلة متفرقة عليها لما مر من ان معنى الشرطية في الاولى حقيقة
والثانية مجازية وقد تم كمنفصلة الحقيقة على ما نعتج وما نعتج
الحلولان حقيقة لان فصل بينهما كقولنا التالى في جزئيهما في الصدق
والكذب معا وقد تم مانعة الجمع على ما نعتج الحلولان التنافي في الصدق
فقط اشد من التنافي في الكذب **قال** اما المنفصلة الحقيقية ^{وتان لا يعرف}
الشرطية كمنفصلة سواء كانت منفصلة حقيقة او مانعة الجمع
او مانعة الحلول فتتركب من اكثر من جزئين مثل الحقيقة ما ذكر في الشرع

54

من قولنا العدد اما زائدا و ناقصا او مساويا مثال
ما نفعه كقولنا اما ان يكون نصف لا ابيض ثلثا او قطنا
او مجا جاً ومثل ما نفعه الخلق نحو قولنا هذا الشيء اما ان يكون
لا انسانا او فرسا او زواجرا وانما قد يكون العدد زائدا
او ناقصا او مساويا كقولنا الكسور المتصورة في العدد
من الكسور السبع وهي النصف والثلث والرابع والخمس
والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر زائدا على العدد
كاثني عشر فان الكسور المتصورة فيه وهي النصف
والثلث والرابع والسادس زائدين عليه لان نصفه ستة
وثلاثة اربعة واربعة ثلثة وسدسه اثنان فاجمعو
خسة عشر وخمسة عشر زائدين على اثني عشر بلا شبهة او
ناقصا عنه كالثمانية فان الكسور المتصورة فيها هي النصف
والربع والثمن اربعة واربعة اثنان وثلاثة واحد وجموع
سبعة والبعة ناقص من الثمانية او مساويا له كاثني
فان الكسور المتصورة فيه النصف والثلث والسادس
فان نصفه ثلثة وثلثة اثنان وسدسه واحد فاجمعو
ستة واسته مساو للثمن **فان قلت** ربما يوجد عدد

لا يقبل
القسمة

لا يتصور فيه الزيادة ولا النقصان ولا التساوي بهذا المعنى
كالواحد فانه عدد لا يتصور فيه الكسور فلا يكون تلك القسبة
منفصلة حقيقة **قلت** الواحد ليس بعدد لان العدد لما يكون
نصف مجموع حاشيتي اي طرفه كالاربعة فالله حاشيتين احدهما
ثلثة والاخرى خمسة فمجموع الحاشيتين ثمانية والاربعة نصف
الثمانية فلا يكون الواحد عددا **العدم** طرفه **فان قلت** ما تقول في
احد عشر وثلثة عشر وسبعة عشر وتسعة عشر وغير ذلك من الاعداد
التي لا يتصور فيها الكسور **قلت** هذه اخللة في العددا ناقصة
لان الناقص ما لا يبلغ كسوره اليه وعدم بلوغ الكسور اليه اما
بان يكون له كسور صلا واما بان يكون له كسر لا يبلغ اليه وعن
عنفت ان كل واحد بالزيادة والنقصان والمساوات معاينها **الا**
حبة لا معاينها للغير وهي ان ينسب العدد الى عدد كسبه
الى اربعة في المساوات وكسبه الى شتي ليه الزيادة والنقصان
كامل الشارح الكافي بشهادة قوله بعد ذلك بل الحق ان الحقيقة
يركب عن عملية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا
لذلك العدد او دونهما سؤال وجواب لا يسع المقام ايراد
هذا **قال** اصل العدد اما مساو لذل العدد اى اصل هذا القول

المركبة جملة ومنفصلة العدد اما مساو لذلك العدد او غير
 مساو له اي مركبة من جملتين لكن اذا لم يكن العدد مساويا له
 اي لتلك العدد كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه
 القضية المنفصلة اعني قولنا او زائدا عليه او ناقصا عنه في
 قوة التحليل وهو قولنا او غير مساو والى ثبت تلك المنفصلة مقادير
 مساوي مقام هذه الجملة وظن انما هي القضية المركبة من جملتين
 منفصلة مركبة من ثلثة اجزاء هذا مراد الشارع لكن اسكن كل واحد
 لا يقتضي ذلك بل يقتضي ان يقال فلما كانت هذه التحليلية في قوة تلك
 المنفصلة اثبتت المنفصلة مقامها **قال** وكذا ما نفعه الخواص ما نفع الجمع
 اه **اقول** وفيه نظر لان لا فرق بينهما في جواز تركيب كل منهما من اكثر
 من جزئين لان كما يقال في ما نفع الجمع اما ان يكون هذا الشيء
 شجرا او حجرا او حيوانا كذلك يقال في ما نفع التحليل ما نفعه الخواص اما
 ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا ولا حيوانا كما لا مانع مانعة الجمع يستلزم
 لان عين احد اجزاء ما نفعه الجمع يستلزم نقض الاخر لا متناع الجمع
 بينهما ونقض احد اجزائهما لا يستلزم عين الاخر لجواز تحليلها حتى
 يلزم اجتماعها مثله في مثال المذكوران كون هذا الشيء شجرا
 يستلزم كونه لا حجرا لا متناع الجمع بين الحجج والشيء كونه لا حجرا

لا يستلزم

لا يستلزم كونه حيوانا بجواز تحليله بين الحجج والحيوان حتى يلزم ان يكون
 هذا الشيء شجرا او حيوانا وقد كان متناع الجمع بينهما كذلك لا مانع
 في ما نفعه الخواص لان نقض احد اجزاء ما نفعه تحليله يستلزم عين
 الاخر لا متناع الخواص بينهما وغير واحد هما لا يستلزم نقض الاخر لجواز
 الجمع بينهما حتى يلزم تحليله بين مثله في مثال المذكوران انتفاء كون هذا الشيء
 لحي كونه في الشيء لا شجرا يستلزم كونه لا حجرا لا متناع الخواص
 وكونه لا حجرا لا يستلزم انتفاء كونه لا حيوانا لجواز الجمع بينهما حتى
 يلزم انتفاء اللوح والحيوان وقد كان بينهما منع الخواص **قال** والنتيجة
 قض وهو اخذ في القضيةين **قال** هذا شرع في احكام القضايا ولو
 جعلها بعد الفراغ عن تعريف القضية واقسامها وانما اخرجت
 عن التعريف والتقسيم لان التعريف لبيان مفهوم الشيء والتقسيم
 لبيان افراده وحكم على في ذلك الشيء بعد بيان مفهومه وافراده
 اولى وهو اي التناقض خلافا للقضيةين بالايجاب والسلب
 بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لانه لا يربو واسطة ان يكون
 احدي القضيةين صادقا والاخر باطلا كاذبا كقولنا زيد كاتب
 بالفعل او بالقوة وزيد ليس بكاتب بالفعل او بالقوة فان هذا
 يتبين القضيةين اختلفتا بالايجاب والسلب بحيث يقتضي ذلك

ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة في نفس الامر على
حسب الواقع قوله ^{اقول} اختلف جنس شامل الاختلاف المذكور
في تعريف التنافض جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع
بين القضييتين ومفرد بين كالأسماء والأرض والمغرب
والمشرق وبين مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم قوله
قضييتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضييتين كاختلاف
مفردين واختلاف مفرد وقضية لكن هذا القيد مع قيد الاول
جنس متوسط يتناول الاختلاف بين قضييتين بالواجب والتسلب
كما مر في مثال التناقض بجملية والشرطية كقولنا زيد كاتب
وان كان زيد باعمر كان عمر ابنة وبالعصاة والمنفصلة
كقولنا ان كانت الشمس معلقة فالنهار موجود والعدو
اما ان يكون زوجا واما فردا او بالمحصورة والمهمل كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبالعدول ^{التخصيص}
كقولنا زيد لا محجوز ليس بحجر والمراد من العدول كون ^{السلب} حرج
جزء من المحمول كالمثال الاول ومن التخصيص ما لا يكون حرجا للتسلب
جزء منه كالمثال الثاني فمعنى قولنا زيد لا محجوز ان لا محجوزية
ثابتة لزيد ومعنى قولنا زيد ليس بحجر ان المحجوزية مسلوقة عنه

كقولنا كل انسان حيوان
والانسان حيوان وبالعصاة والمنفصلة

فيكون

فيكون الاول موجبة والثاني سالبة لان المراد من المثال الاول
في النسبة ربط التسلب بالاجاب ومن الثاني سلب الربط
والتسلب سلب قوله بالاجاب ^{ويظهر ان} التسلب اوضح ماعدا الاختلاف
بالاجاب والتسلب من المذكورات ونحوها وهذا يقع القيد
الاول بين جنس متوسط ايضا يتناول الاختلاف الواقع بين سواء
كان ذلك الاختلاف يقتضي صدق احدهما وكذب الآخر
او لم يقتضي كقولنا زيد حسن وزيد ليس بفسح فانها لا يصرفان
وربما يكذبان كقولنا كهو زيد ساكن وزيد ليس بمشي وقوله
حيث يقتضي اوضح الاختلاف الغير المقتضي وهذا القيد مع
القيود الثلاثة السابقة جنس قريب يتناول الاختلاف الواقع المقتضي
سواء كان لذاته او صوره او لم يكن كذلك بل بواسطة ^{أو خصوص}
مادة وقوله لذاته فصل بخارج الاختلاف المقتضي بواسطة ^{أو خصوص}
المادة اما بواسطة فكما في اجاب شي ليس بـ ^{أو خصوص} سلب ما ليس
عنه كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما لا يقتضي
لذاته صدق احدهما وكذب الاخر بل انما يقتضي ذلك اما
لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسانا واما
لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما خصوص

قضييتين

ربما

فيكون

المادة فكما في قولنا كل فرس حيوان وليس شيء من الفرس
 بحيوان وقولنا بعض الناس حيوان وبعض الناس ليس
 بحيوان فان اخبرنا فيها بالاجاب والسلب يقتضي صرف احدهما
 وكذب الاخرى لا لانه ولد له صورته وهي كونهما كليتين او
 جزئيتين بل بخصوص المادة كزعم ان يكون ذلك لاقتضاء
 في كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك فان قولنا كل حيوان
 انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان بالاجاب
 والسلب مع اختلافهما لا يقتضي صرف احدهما وكذب الاخرى
 بل هما كاذبان وكذلك قولنا بعض الحيوان فرس وبعض
 الحيوان ليس بفرس جزئيتان مختلفتان بالاجاب والسلب ليس احدهما
 صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان كما لو قولنا بعض الفرس
 فرس ولا شيء من الحيوان بفرس فان اخبرنا الواقع فيهما يقتضي
 لذاته وصورته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فان
 قلنا ان التناقض كما يجري في العضاء كذلك يجري في المفردات
 ذات كالانسان والاشياء والحجر واللوح حجر مع ان عموم مسلمتهم
 واجبة فلا يصح تخصيصه بالقضاء بالكونه مناهيا للاحتمال
 قلنا المقصود الاصل منها تناقض القضاء بالان كقولهم ههنا

والاشياء وان كان ذلك لا يقتضي
 بغيره لا بخصوص المادة

فيها

في احكامها وامانتنا قض المفردات فيعرف بالمقابل المتبرع ان
 تعميم القواعد انما يكون كجسم خاص والاضداد ولا يخرج عن حكم
 يعتد به في التناقض الواقع بين المفردات فلذلك خص قال
 فان كان تناقضهما صريحا اقولنا لفضيلة اللتان يقع التناقض
 بينهما ان كانتا مخصوصتين لا يتحقق التناقض بينهما الا
 بعد اتفاقهما في ثمانى وعلات الاول والثاني هو موضوع اي
 اتحاد الموضوع في القضيتين لانهما اي القضيتين لو اختلفتا في
 هذه الوحدة بان يكون موضوع احدهما زيدا مثله وموضوع
 الاخرى عمرو لم يتناقضا خوذين قائم دمر وليس بقائم يجوز
 صدقهما معا وكذبهما معا والثانية اي الوحدة الثانية وحدة
 المحل اذ لو اختلفتا فيهما اي في تلك الوحدة بان يكون محمول
 احدهما كناية مثله ومحمول الاخرى شاعر لم يتناقضا لخوذين صدقهما
 معا خوذين كاذب زيدا ليس بشاعر والثالثة اي الوحدة الثالثة
 من الواحدات الثمانية وحدة الزمان اذ لو اختلفتا في قضيتي
 فيها اي في وحدة الزمان بان يكون زمان احدهما ليل وزمان
 الاخرى نهار لم يتناقضا يجوز صدقهما وكذبهما معا خوذين
 قائم ليل زيدا ليس بها ثم نهار والرابعة اي الوحدة الرابعة

فلا يتحقق التناقض

من الوحدات الثمانية وحدة مكان لانها لو اختلفتا في وحدة
 المكان بان يكون مكان احدهما دارا مثله ومكان الاخرى سقفا
 لم يتناقضا بجواز الكذب والصدق فيهما مخوذين قائم في الدار
 زيد ليس قائم في السوق ولخامسة من الوحدات المذكورة
 وحدة الاضافة لانها اذا اختلفتا فيصا اي في وحدة الاضافة
 بان يكون الاضافة في احدهما العمر ومثله وفي الاخرى ليكن لم يتنا
 لجواز ~~تفاوتهما~~ كونها مخوذين بعمرو وزيد ليس باب لبيس
 والسادسة وحدة القوة والفعل لانها اي القضيبتين لو
 اختلفتا فيهما اي في القوة والفعل بان يكون تسعة ~~الحكم~~ ^{الحكم}
 في احدهما بالقوة والاخرى بالفعل لم يتناقضا فيخرج من الدهن
 مسكراي بالقوة يعني من شانه الاسكار يخفي الدهن ليس مسكرا
 اي بالفعل فانها صادقتان والسادسة وحدة الكل والجزء
 لان القضيتين لو اختلفتا في الكل والجزء بان يكون الحكم ^{الحكم}
 في الموجبة على بعض اجزاء موضوع وفي السالبة على كلها لم يتنا
 قضا نحو الرخني اي الحبشي اسود اي بعض اجزائه الرأس
 والوجه واليد والرجل وغير ذلك الرخني ليس باسود اي ليس
 كل اجزائه بل بعض اجزائه ابيض نحو انهم ^{واللثة} وغيرهما

لأنها لو اختلفتا في وحدة المكان بان يكون مكان احدهما دارا مثله ومكان الاخرى سقفا لم يتناقضا بجواز الكذب والصدق فيهما مخوذين قائم في الدار زيد ليس قائم في السوق ولخامسة من الوحدات المذكورة وحدة الاضافة لانها اذا اختلفتا فيصا اي في وحدة الاضافة بان يكون الاضافة في احدهما العمر ومثله وفي الاخرى ليكن لم يتنا لجواز كونها مخوذين بعمرو وزيد ليس باب لبيس والسادسة وحدة القوة والفعل لانها اي القضيبتين لو اختلفتا فيهما اي في القوة والفعل بان يكون تسعة الحكم في احدهما بالقوة والاخرى بالفعل لم يتناقضا فيخرج من الدهن مسكراي بالقوة يعني من شانه الاسكار يخفي الدهن ليس مسكرا اي بالفعل فانها صادقتان والسادسة وحدة الكل والجزء لان القضيتين لو اختلفتا في الكل والجزء بان يكون الحكم في الموجبة على بعض اجزاء موضوع وفي السالبة على كلها لم يتناقضا نحو الرخني اي الحبشي اسود اي بعض اجزائه الرأس والوجه واليد والرجل وغير ذلك الرخني ليس باسود اي ليس كل اجزائه بل بعض اجزائه ابيض نحو انهم

كونها

اقول

المخصوص

لكنهما صادقين واعلم ان الكل قد يكون لاحاطة الافراد ويكون لاحاطة
 الاجزاء فاذا اختلفت على المنكرة يكون لاحاطة الافراد فلهذا لم يجز
 ان يقال كملت كل رفيف اي كل واحد من افراده وانما اختلفت على معرفة
 يكون لاحاطة الاجزاء وهذا جاز ان يقال كملت كل الرفيف اي
 اجزاء الرفيف والمعادن الكل في قوله الرخني ليس باسود اي
 كلمة لاحاطة الاجزاء لكونه داخل على المعرفة والثمانية من الواحدات ^{واحدة}
 المذكورة وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند
 اختلاف الشرط بان يكون ثبوت المحمول للموضوع في احد القضيتين
 بشرط اتفاق الموضوع بوصف معين وسلبه عنه في الاخرى
 بشرط الاتفاق بوصف معين آخر كقولنا الجسم مفرق للبصر
 من غير العين رؤيتها اي بشرط كونه البصر للجسم ليس بمفرق
 للبصر بشرط كونه ^{اصوية} اسود لانهم فيها صادقتان معا قال وليكن
 هذا اي علته كون نقض الموجبة الكلية السالبة الجزئية دون
 السالبة الكلية وكون نقض السالبة الكلية الموجبة الجزئية
 دون موجبة الكلية سباني في المحصول قال وانما موضعه
 بعد تحقيقه اقول اي موضوع ايراد هذا القول ^{بما} لتحقيق
 شرط التناقض في المحصورات وفيه نظر لان هذا الكلام

الموضوع وهو شرط في التناقض فان بعض المحكوم عليه للكتابة
غير البعض المحكوم عليه بسلب الكتابة قلت المراد بالموضوع
الموضوع المذكور متحد وهو بعض الانثى والاى وان لم يكن كمراد
بالموضوع الموضوع في الذكر بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية
والجزئية تناقض بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية
متناقض لان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد والجزئية بعضها
وهما ليسا متحدان بل هما مختلفان ويجوز ان يكون الحكم بالادنى
والسلب ثابتا بمجموع الافراد من حيث هو مجموع في الكلية وكونه
معتوبا لبعضها من حيث هو بعض في الجزئية واعلم ان نقض
الشرطية الكلية الشرطية الجزئية المخالفة لها في الكيف
اي في الايجاب والسلب هو اتفاقية لها في الجنس اي في الانفصال
والانفصال في النوع اي في الزوم في المتصلة والعنادية في
المتصلة والاتفاق فيها اي في المنفصلة والمتصلة وبالعكس
اي بنقض الشرطية الجزئية الشرطية الكلية المخالفة لها في
الكيف هو اتفاقية لها في الجنس والنوع فنقض الزومية هو صحة
الكلية السالبة للزومية والجزئية ونقض العنادية هو صحة الكلية
العنادية السالبة للجزئية ونقض الاتفاقية هو صحة الكلية

الافقية

الاتفاقية السالبة للجزئية وبالعكس فيها فاذا قلنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود كان نقيضه ليس كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فاذا قلنا دائما اما ان يكون
المعدد زوجا او فردا فليس دائما اما ان يكون له عدد
زوجا او فردا فاذا قلنا كلما كان الانسان ناطقا فالحيوان ناطقا
كان نقيضه ليس كلما كان الانسان ناطقا فالحيوان ناطقا وعلى هذا
القياس قال وهو عبارة عن التمييز بين افراد الشيء في بيان
العكس المستوي للنقضية وهو اي العكس المستوي عبارة ان
يغير الموضوع بتشد بالياء على صيغة المجهول اي ان يجعل
الموضوع في القضية محمول والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف
واتما قلنا بتشد بالياء لان العكس مستوي بطلق على
معنيين احدهما المعنى المصدري وهو جعل الموضوع محمولا
والمحمول موضوعا وثانيهما القضية الحاصلة بعد جعل المذكور
فلو لم يشدد لصلالة معنى التناقض اي ان كان الاصل صادقا
اقول سواء كان صدقا بحسب الالزام بحسب فرض
الفراض كان العكس ايضا اي كان كذلك اي يكون العكس
صادقا بحسبها لان ما هو موضوع لا يغير محموله فانك

قال

بأي وجه كان اه

قد عرفت ان المراد اه اي الافراد ومن المحمول الوصف هو
 فاذا قلت كل انسا حيوان يكون المراد من الانسا الذي
 هو لو موصوف بالافراد المتكثرة ومن الحيوان الذي هو المحمول
 اعني الجسم الثاني الحساس المتحرك بالارادة ومن المبدئي
 انا اذ اعكسنا تلك القضية وقلنا بعض الانسا حيوان
 لا يصير المحمول الذي هو مفهوم الحيوان موضوعا ولا الموضوع
 الذي هو ذات الانسا محموله وجوابه ان الموضوع والمحمول
 يطلقان تارة على ذات الموضوع ومفهوم المحمول وهما النوع
 والمحمول في الحقيقة وتارة اخرى على اللفظين الذين يردون
 عليهما وهما الموضوع والمحمول في الذكر والمصنف اراد الثاني
 بقرينة المقام مع التبادر هو الثاني وقول المشاعر
 ولشيء من ذلك اشارة الى ذلك الجواب ^{استد} **قال** وانما بقا
 السلب **اول** المعبر في العكس المستوي بقاء السلب واليجاب
 لان الخططين ثبوعوا القضايا فلم يجدوها في اكثر القضايا
 بعد جعل المذكور اي المذكور جعل الموضوع محموله والمحمول
 صادقة لازمة لازمة وهي العكس الا موافقة لما اي لاصل
 والرجوع باعتبار القضايا في الإيجاب والسلب وانما

قال في الاكثر ولم يقل في اكل لان المناسب للشيء فعلى هذا قول
 المصنف رحمه الله اسناد كخطاه الى المصنف رحمه الله خطاه
 لان كخطاه ما لا يتنبه صاحبه امه او يتنبه ولكن يعمل تكاف
 ومثاقه وكيف يقع كخطاه من ذلك الفاضل مع كونه وصيا في
 عصر بل الصواب ان يقال نعلم هذا لا يكون هذه العبارة وهي ^{المكثرة}
 بحاله لا سهوا ^{تلم} **المصنف** فلا نأخذ قلنا كل انسان اه
 يعني اذا قلنا في هذه الموجبة الكلية كل انسا حيوان نجى شيئا
 موصوفا بالانسان والمحمول وهو الشيء موصوف بهاذات
 الحيوان اي افراد في يكون بعض الحيوان انسا لانا اذا وجدنا ذاتا
 موصوفة بقضيتين قلنا ان تجعل تلك الذات موصوفة ^{صفتي} **باصح** الو
 موصوفا وتعمل الموصف الاخر محمول عليهما **الا** ولعل ان يقال اه
 اي الابل **الاول** في انعكاس موجبة الكلية موجبة جزئية ان يقال
 اذا قصص كل انسان حيوان لمزم من صدق ان يصرفه بعض الجولن
 انسان والا اي وان لم يصرفه حقن تجزئة وجب ان يصرف
 نقيضها وهو كشيء من الجولن بانسان والا اي وان لم يصرف
 حقن ولا ذلك لمزم ارتفاع النقضيتي ويومئ ^{بمصر} **في** مزم من صورته
 السالبة الكلية ومع تعويض العكس ثبات الكلية بين الانسا والحيوان

فيصد ليس بعض الانسان الحيوان لان الانسان لما كان مسلوبا
 عن جميع الحيوان وجب ان يلبس حيوان عن بعض الانسان وكل
 منعكس كل انسان حيوان وهو نقض ليس بعض الانسان الحيوان فيلزم
 اجتماع النقيضين وهو محال فيكون هذا اي قولنا ليس بعض الانسان
 حيوان خلفا اي باطلا لان الاصل صادق بحسب الفرض فانقي
 مما فات بل الانسان الحيوان ومن انتفاء ثلثتها بيننا يلزم انتفاء
 صد قولنا لشيء من حيوان بانسان ومن انتفاء صدقه يلزم قولنا
 بعض الحيوان انسان وهو محال ونضم ذلك النقيض
 هذا دليل ثالث لا نكاس الموجبة الكلية جريئة وتحقق هذا الدليل
 ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان
 انسان والا يصدق نقضه وهو لا شيء من حيوان بانسان ونضم
 ذلك النقيض الى الاصل بان جعلنا الاصل صفي كونه ^{بالصغر} بالحيوان
 شرطا في الشكل الاول والنقيض الكبرى كونه كليا ينتج الشكل الاول
 سلب شيء عن نفسه وهو اي سلب شيء عن نفسه محال اذا كان
 الشيء موجودا واما اذا كان معدوما فهو موجودا كغير
 النقيض موجبة هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من حيوان بانسان
 ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال لان الانسان

فهو انسان دائما وهذا محال ليس يلزم من صورة القياس كونها صحيحة
 لوجود شرط شكل الاول وهويجاب الصفري وكلية الكبرى بل من
 المادة وليس من الصفري لكونها صادقة بحسب الفرض فتعني انه من الكبرى
 فيكون الكبرى كاذبة لانها مستلزمة لمح ونقيضها صادقة وهو محال
 ويلزم كمنى من الحيوان بانسان اي يلزم من صدق نقض العكس
 وهو قولنا لا شيء من الانسان حيوان صدق قولنا لا شيء من حيوان بانسان
 لكون السالبة الكلية منعكسة لعكسها وهذا العكس منافى للاصل
 فيكون العكس كاذبا لا متناع اجتماع ثلثها فينبى ونزيد مستلزمه
 كذب قولنا لا شيء من الانسان حيوان لان كذب اللزم يستلزمه
 كذب كل زود وكذب كل زود يستلزم صدق نقضه لا شيء من
 ارتفاع النقيضين وهو عكس الاصل فثبت محال او نضم اللزم
 اي نضم عكس نقض الى الاصل حتى يلزم من الشكل الثاني
 سلب الشيء من نفسه هكذا بعض حيوان انسان وكنى من حيوان
 بانسان ينتج من الشكل الثاني بعض حيوان ليس حيوان وهو محال وهذا
 محال اما ان يكون بين يلزم من صورة القياس او من مادة وليس
 من الصورة لكونها صحيحة لوجود شرط الشكل الثاني وهو ^{خلاف} ^{المادة}
 المقدمتين بالايجاب والمسلبة وكلية الكبرى فتعني انه من

على تقدير لزومه من مادة اما ان يلزم من الصغرى او من الكبرى
والاول بط لكون الصغرى صادقة بحسب الفرض فتعني ان من الكبرى يكون
الكبرى كاذبة وكذا يستلزم كذبها لان كذب الاول يستلزم
كذب كل واحد من مستلزم صدق نقضه لا متناع از تعاقب النقيضين
وهو المخطوبكى ان يقال ههنا ونفتم هذا النقيض الى الاصل حتى يفر
من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض حيوان انسان او
من الانسان الحيوان ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس حيوان
مصحح ونفتم هذا النقيض وهو اي نفتم هذه موجبة بشرط
وهو نقض عكس الاصل الى الاصل بان يجعل تلك موجبة صغرى شرط
في الشكل الاول الاصل وهو السالبة الكلية كبرى لكون الكلية الكبرى
شرطا فبرنتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه كما صور الشئ
وانما قد بقوله لزوما اي وانما قد لمصنف قوله وتلزم
الجزئية لا عكس لها بقوله لزوما لانه قد يصرف العكس في بعض مادة
السالبة الجزئية وهو الذي يكون عيني النتيجة عن موضوع المحل
يتبين على اعموم وخصوص من وجه مثله يصرف بعض الانسان
لينتج صدق عكسها وهو بعض الحجر ليس بان هذا امثل
التباين الكلي وانما اعموم وخصوص من وجه فكل قولنا بعض

ليس ببعض وهو صادق ويصدق عكسه ايضا وهو قولنا بعض
الابيض ليس بحيوان وانما اذا كان بين موضوع والمحل عموم وخصوص
مطلقا فيصدق السالبة الجزئية سلب الاخص عن بعض الاعم
ولا يصرف عكسه لسلب الاعم عن بعض الاخص ولا يوجد الا
خص بدون الاعم وهو لا تنفاء العمومية والخصوصية
المنطقيين ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة
سواء كانت موجبة كلية او موجبة جزئية تنعكس بالعكس
موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية اما
انعكاس كوجبتين جزئية فاوله اذا صدق كلما كان اصدق يكون
اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا واجب ان يصرف قد يكون
اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا ولا يصرف نقضه وهو
قولنا ليس البسة اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا ونفتم
الى اصل ينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان
الشئ انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشئ
حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد يكون اذا كان
الشئ انسانا كان انسانا وهو من ضرورة صدق قولنا كلما
كان الشئ انسانا كان انسانا وانما انعكاس السالبة الكلية

مسالمة كلية فلا نه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان الشئ
 انسانا كان فرسا وجب ان يصدق قولنا ليس البتة اذا كان
 الشئ فرسا كان انسانا والصدق نقيضه وهو قولنا
 قد يكون اذا كان الشئ فرسا كان انسانا وهو مع ان
 سائر الشئ عن نفسه ممكن قد يكون اذا كان الشئ فرسا كان
 انسانا وليس البتة اذا كان الشئ انسانا كان فرسا
 من الشك لا من لا يكون اذا كان فرسا كان فرسا وهو اما البتة
 كجائفة فلو عكس لها الصدق قولنا قد لا يكون اذا كان من اجوانا
 فهو انسان مع كذبه قولنا قد لا يكون اذا كان من انسانا فهو
 حيوان لانه كلما كان من انسانا فهو حيوان مع ان اذا كانت
 الشرطية متصلة لزومية واما اذا كان منفصلة او اتفاقية
 فلا يغير انعكاسها لعدم فائده من حسب الاجمال وان اردت
 ان تعرف عكس مستوى للشرطية بكمالها وعكس النقيض
 للمجملات والشرطيات فارجع الى مخطوآت المصنفين
 من الاصوليات المنطقية المذكورة بيان ذلك اى كون النقيض
 متصلا على ان يقا صدق من العلوم كدونه مسالمة التي يكون
 ادراكها تصديقا فمقصودنا من العلوم كدونه هو الادراك

التعريف

التصديقية لا تصور بزايا الادراكات التصورية فانما
 يطلب بها اي في معلوم كدونه تكون تلك التصورات وسائر
 الى تلك التصديقا والشك ذلك اى كونه كقصود من معلوم كدونه
 الادراكات التصديقية واقا الاصل كانت التصورية فانما يطلب
 لكونها وسائر الى التصديقا ان التصديقا الكاملة التي وصلت
 حيث اليقين ومن يمكن ان يحصل سبب الانظار الصريحة
 في التبادي القطعية فصارت تلك التصديقا الواصلة الى مرتبة
 اليقين مطلوبة في العلوم كحقيقة وهي التي لا تبدل الملل الاديان
 والكمال من ما وصل الى كنه حقيقة الشئ وذلك الوصول متعذر
 فطلب التصورات في العلوم الا ان يكون وسائر الى التصديقات
 كدونه في معلوم كحقيقة فلذلك صار القيس مطلباً
 اعني بالنسبة الى الاصطلاحات وتبراد من القول
 لو علم ان القيس قسمان معقول وملفوظ اما القيس معقول
 فهو الذي يتكبر عن القضايا المعقولة واما القيس كملفوظ
 فهو الذي يتكبر من القضايا كملفوظة والاول منها هو القيس
 حقيقة والثاني اى يسمى قيسا بازايا الدلالة على القيس المعقول
 والتعريف المذكور يمكن ان يجعل تعريف الكمال واحدها فان جعل

تعريف لكل واحد منهما فان جعل تعريف القياس كقول **يقول**
منها لا موزع لمفظة **قال** ولم يرد من الاقوال **اقول** لم يرد من الاقوال
القضايا التي تكبت منها سواء كانت معقولة او ملفوظة هي
اي اقوال الجمع بكونه التعريف في هذا الفن يراى به عا فوق الواحد
فالاقوال يراى بها فوق الواحد لنبش وال التعريف القياس كقول **من**
قولين والقياس كقول من الاقوال فوق الاثنين فاقول الواحد
اي القضية الواحدة لا يسمى قياسا وان لم يرد عنه لئلا يرد قول **القياس**
مستوى اللوزم لا القضية الواحدة لئلا يرد كقولنا كل انسان حيوان
وبعض حيوان انسان فاقولنا بعض حيوان انسان لوزم كقولنا كل
انسان حيوان لئلا يرد وعكس القضية اللوزم لئلا يرد كقولنا **قال**
انسان حيوان فان ينعكس بعكس القضية لا ما ليس بحيوان ليس **انسان**
كثير بغير الاستفراء **اقول** الاستفراء هو حكم على كل موجود
ذلك الحكم في اكثر جزئيات ذلك الحكم كقولنا كل حيوان يتحرك
فكذلك الاسفل عند الوضع وذلك فكل حيوان على حكم عليه بثبوت تحريك **الغلك**
الاسفل عند الوضع وذلك الحكم بواسطة تتبع اكثر جزئيات حيوان
في الوجود والبقر وغير ذلك مما استفراء وجعل انهم اي وجعل
الانسان والفرس والبقر وغير ذلك والاستفراء لا يقبل اليقين

بحوازان يكون حال البعض الذي لم يستقر في لفظا حال البعض
الذي استقر او كما التمساح فانه جزئي من جزئيات حيوان مع انه
لا يتحرك فكذلك الاسفل عند الوضع بل يتحرك فكذلك الاسفل عند الوضع
حكم في جزئي بثبوت ذلك الحكم في جزئي بمعنى مشترك بينهما اي
بين جزئيين كقولنا العالم مؤلف فهو كالبيت حادث يعني البيت
حادث لانه مؤلف وحده كعالمه موجودة في العالم فيكون العالم
حادثا ايضا **قال** بل بواسطة **اقول** اي لا يكون لزوم القول
الاضدادات تلك الاقوال بل يكون لزومه بواسطة مقدمة
اجتبية وعلى الحي يكون لازمه لا حركي مقدمي القياس كقوله **القياس**
المساوات وعلى قياس كقوله **انسان** يتحرك من قولين بحيث يكون
متعلق بمحمول ولهما موضوع الاخر كقولنا **انسان** **ابن** مساو
فان يعزى بقولين يستلزم ان قوله آخر وهو ان مساو
لكن لا لئلا يتأهل بواسطة مقدمة اجتبية غير لازمة **مفك**
القبيل مقدمة وعلى كل مساو ومساو لا شيء مساو لذلك الشيء
والاوي وان كان الاستلزام لئلا يتأهل بواسطة مقدمة **حسية**
لكان هذا النوع من التاليف متباين وانما وليس كذلك لئلا لو اخذ
بل مساوات كمتباينة والمنقضية لا يلزم منه نتيجة فاما

اذا قلنا مباين لب و ب مباين ج لم يلزم ان يكون مباين
 لان مباين لمباين الشيء لم يلزم ان يكون مبايناً لذلك الشيء
 فان الاشتبا مباين الفرس والفرس مباين للناس طوق ان الاشتبا مباين
 للناس طوق وكذلك اذا قلنا ان نصف لب نصف لج لم يلزم ان لا نصف
 نصف لج لان لنصف لا يكون نصفاً بل ربعاً ومنه ان عرفنا ان هذا
 التأليف ينتج بواسطة مقومة اجنبية اذا كانت مقومة الا
 جنبية صادقة واذا كانت كاذبة فالوهمنا مناقشة ظاهرة
 وهي ان قولك في تعريف قياس كسأوا وهو ما يركب من قولين يجب
 ان يكون متعلقاً بمحمول اوهما موضوع الاخر ليس يصح ان متعلق بمحمول
 الا وهو كسأوا وكسأوا موضوع الاخر هو كسأوا فقط فالوهمنا
 ذلك وجواب هذه المناقشة ان يقال ان متعلقاً في الحقيقة هو كسأوا
 فقط بل الجارالة للتعليق لانك اذا قلت مررت بزيد يكون متعلقاً
 في الحقيقة هو متفعول وللمفعول في الحقيقة هو زيد فيكون متعلقاً
 في الحقيقة زيداً واعلم ان قولك في تعريف قياس لزم قول اخر استأنا
 الى ان قول اللزوم هو النتيجة يجب ان يكون مغايراً لكل واحد
 من الاقوال فلم يلزم بغيرها القيد لزم ان يكون كل قضيتين قياساً
 كيف اتي كيف كان تركيب القضيتين يعني انهم ان يكون على هيئة

القياس اولاً كاشاً نحو كل فرس حيوان وكل ما رنا هقيق فانه وان كان
 مركباً من اقوال لزم عنها لفظاً قولاً اخر وهو اي القول اللزوم كل
 واحد من القولين الذي وافق اجزاء التركيب لكن ليس ذلك مغايراً لكل
 واحد منهما بل هو عين احدهما ومهنا سؤال وجواب بالحق في
 تقسيم قياس الى اقتراني واستثنائي كما كانت الشمس اية **القياس**
 عين نتيجة القياس الاول مذكورة في القياس الاول بالفعل وهو قوله
 النهار موجود ونقيض نتيجة القياس الثاني مذكورة في القياس الثاني
 بالفعل وهو قوله الشمس طالعة وانما قيد ذكر النتيجة او نقيضها
 وعدم ذكرهما في التعريفات بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل اقول
 نيات في تعريف قياس الاقتراني جامعا وتعريف قياس الاستثنائي
 مانعا لان النتيجة مادة وعي طر فاهما وصورة وهي هيئتها
 الاجتماعية وصورة الشيء مما يحصل هو الفعل ومادة الشيء
 مادة يحصل هو بالقوة ومادة النتيجة مذكورة في القياس الاقتراني
 وان لم يكن صوراً تعاملاً يكون فيكون النتيجة مذكورة في الاقتراني
 بالقوة فالواطلو ذكر النتيجة او نقيضها في التعريف الاستثنائي
 لا ينقص تعريف الاستثنائي منعا وتعريف الاقتراني جمعاً فاقولت
 لا يجوز ان يذكر عين النتيجة في القياس الاستثنائي بالفعل والزم

الاستثنائي قياسا لانه اجبر في تعريف القياس ان يكون القول
 اللزوم مغايرا لكل واحد من المقدمات فاذا كان النتيجة مذكورة
 في الاستثنائي بالفعل لم يكن مغايرة لكل واحد من المقدمات فلا يكون
 قياسا قلت لانهم ان النتيجة اذا كانت مذكورة بالفعل لم يكن
 مغايرا لكل واحد من المقدمات وانما تكون عدم مغايرة لو لم يكن
 النتيجة جزءا مقدما بل عينها وهي محال فان المقومة في الاستثنائي
 ليس بقول الشمس طلعت وحين بل هو مع لقولنا انها موجودة
 فيكون النتيجة جزءا مقدما لا عينها فيحصل مغايرة بين المقومة
 والنتيجة **قال** وانما سمي الاول اقترانيا **او** كرا من كذا وكذا
 الا صفر وهو موضوع كخط وكذا الا كبر وهو محمول كخط وكذا
 الا اوسط وهو الامر مكرر بين مقدمتي القياس **قال** والمراد
 من كون عين **او** **قال** هي اجواب وسؤال مقدر وهو ان يقال
 ان النتيجة ونقيضها قضيتان لا محالة الصدق والكذب
 وهكذا في القياس الاستثنائي ليس بنقيضة لعدم احتمال
 الصدق والكذب فلا يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا
 في القياس بالفعل فاجاب عنه بقوله وكرا من كذا عين **او**
قال اعلم ان مشتركة **اقول** هذا شرع في بيان احد نوعي القياس

الاقتراني

الاقتراني قدم قياس الاقتراني على الاستثنائي مع مفهوم
 الاستثنائي وجودي ومفهوم الاقتراني عددي لان لقياس الا
 قتراني هو الاكثر الاشياء في الاستعمال وبه يحصل اكثر مجهولا مطلوب
 الاستقصا وانه يتركب من محكمات والمشرطيات بخلاف الاستثنائي
قال لتوسط بين **او** **اقول** بهذا التعليل صحيح في الحد الاوسط مشتمل
 الاول دون غيره من كذا الاول وسط ذو شكل كباقية اللهم ^{يقال}
 لما كانت كباقية مرتبة الى الاول عند الانجاب كان كذا الاوسط
 متوسطا بين طرفي المطلوب فبعثا بالحقيقة ولو قيل في التعليل لانه
 وسيلة لنسبة الاكبر الى الاصغر فيكون في معنى وسطا كان اولى
قال سواء كان موضوعا **او** **اقول** اي سواء كان كذا الاوسط موضوعا
 او محمولا كما في كمثل الاول مركب من محكمتين للقياس الاقتراني ومقدما
 او تاليا كما في كمثل الثاني والمركب من محكمتين للقياس الاقتراني ايضا
قال وقد مر منها هما انفا **او** **اقول** اي وقد مر مثال كون ^{في الاوسط}
 موضوعا ومحمولا ومثاله كونه مقدما وتاليا وانفا اي قبل هذا الشا
 بقوله انفا الى مثال الاقتران **او** **قال** الاقتران والاستثنائي معا كما توهم
 بعض الشرايين والتثبت كجمل الشارح الكافي حيث **قال** وقيل
 يسمى هذا اوسطا للتوسط بين طرفي كخط سواء كان موضوعا

او محمولاً او مقوماً او تالياً او قدراً مالمها انفا اشارة الى مثل
 الاقتراني والاستثنائي ثم **قال** هذا حبطه **الاقول** منشاء
 هذا النوع من عدم تنبع نسخ الكمال لان المثال الثاني للاقتراني
 قد سقط عن بعض النسخ سهواً من فلم مناسباً في أي كونه
 هذا البعض فوهم ان انفا اشارة الى مثال الاقتراني والاستثنائي
 معا ومن هنا عرفت ان الاشكال الاربعة المذكورة في الخطوط لا
 الا في القياس الاقتراني دون الاستثنائي **قال** لانه اخضع
 في الاغلب **الاقول** وانما قيد احصينه كموضوع ولعمية كحمول
 بالاغلب لهما من يكونان متساويين نحو كل انسان ضاحك وكل
 ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول كل انسان ناطق وهي **بيان**
قال ومقدمة من مقدمة القياس **الاقول** اي تسمى مقدمة شتملة
 على الاصغر صفري يكونها ذات الاصغر وما حبه ومقدمة
 شتملة على الاكبر سمي الكبرى كونها ذات الاكبر صاحبه
 ويسمي الصفري والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمها على بقول
 اللزوم وتقول اللزوم باعتبار حصوله من قياس سمي نتيجة
 واعتبار استحصاله منه اي من القيين مطلوب **بالا**
 ويسمي نتيجة **الاقول** لكون الصفري مقترنة بالكبرى ومقترنة

فيها

فيها سواء كان الاقتراني موجبتي كليتين او جزئيتين وسالبتين
 كليتين او جزئيتين او موجبة او سالبة وان كان محمولاً او
 وانما وضعت الاشكال الاربعة على هذا الطريق لان الشكل
 الاول على النظم كطبعي لانه هو الانتقال من موضوع كسط الى كحل الاقتراني
 ثم منه اي من كحل الاوسط الى محموله اي الى محمول كسط يلزم من التثاقيل
 الانتقال من موضوع كسط الى محموله وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول
 فلهذا وضع في مرتبة الاول ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب من الاول
 الباقية اليه اي الى الاول لمشاركة اياه في صفه وهي اشرف
 المقدمتين لا شتملها على موضوع كسط الذي هو اشرف من محمول
 لان كحمول انما يطلب لاجله ثم وضع الشكل الثالث لانه له قرابته
 اي الى الاول لمشاركة اياه في كبره وهي احسن المقدمتين لا شتملها
 على محمول كسط الذي هو احسن من موضوع فانه انما يطلب لاجل الموضوع
 ثم وضع الشكل الرابع لانه لا قرب له الى الاول صلوا في الفقه اياه في
 المقدمتين معا ووجه كنه معلوم من الشرح ومنه هذه المباني
 ما هوها وانما كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربعة اقرب
 الى الطبع لكونه على نظم الطبع في الاستدلال على كسط كما مرقب في البواني
 منها ولهذا كان كسواني منزهة الى الاقتراني عند الاحتياج اليها وان اردت

ان تبين لك طريق الارتداد فيها فلو يكون مثل عجلة فيها حصى بعد
ذلك اعلم ان الشكل الثاني هو اعلم ان الانشاج كل شكل المميز
شرطين احدهما بحسب الكيفية وثانيهما بحسب الكمية اما الشرط الذي
بحسب الكيفية ففي الشكل الثاني اختلف مفهومية بالاجاب
والسلب بان يكون احدهما موجبه والاخرى سالبة ولما الذي يجب
الكيفية فغير كلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احوال الشرطين يحصل
الاختلاف في النتيجة وهو صديق القياس نارة في النتيجة الموجبة وهي
مع النتيجة سالبة والاخلاق في النتيجة موجب لعدم الانشاج لان معنى
الانشاج ان يستلزم ذاته القياس النتيجة وصديق القياس نارة
مع الاجاب والاخرى مع السلب يدل على ان كل واحد من الاجاب
ليس يلزم لذات القياس لان ما بالذات لا يختلف اما لزوم
الاختلاف على تقدير انتهاء الشرط الاول فلا بد لو اتفقت معناه
في الكيفية اي في الاجاب في السلب فاما ان يكون موجبين وسالبيين
واما ما يتحقق الاختلاف في النتيجة واما اذا كانتا موجبتين فالونه
يصرف كل فريس حيوان وكل صاهل حيوان وكحق الاجاب وهو كل
فريس صاهل ولو يولنا الكبرى بقولنا وكل انشا حيوان كان كحق
السلب وهو لا شيء من الفريس بانشا واما اذا كانتا سالبيين فالونه

تكون

يصدق قولنا لاشي من الانشا فريس ولاشي من المناطق فريس كحق
التوافق وهو قولنا كل انشا مناط ولو يولنا الكبرى بقولنا ولاشي من كحق
فريس كان السلبين وهو قولنا لاشي من الانشا اجمار واما الزوم اي
الاختلاف على تقدير انتهاء الشرط الثاني وهو الكلية الكبرى فانه
لو كانت الكبرى جزئية فاما ان يكون موجبه جزئية او سالبة
جزئية وسلكوا المقدمين يتحقق الاختلاف في النتيجة اما على تقدير
كون الكبرى موجبه جزئية فلصدق قولنا لاشي من الفريس بانشا
وبعض حيوان انشا وكحق الاجاب وهو كل فريس حيوان ولو يولنا
الكبرى بقولنا وبعض المناطق انشا كان كحق السلب وهو قولنا
لاشي من الفريس مناط واما على تقدير كونها سالبة جزئية فلصدق
قولنا كل انشا مناط وبعض حيوان ليس مناط والصادق التوافق
وهو قولنا كل انشا حيوان ولو يولنا الكبرى بقولنا بعض الفريس
ليس مناط وكحق السلب وهو لا شيء من الانشا فريس وضرب
المنتجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضرر به لا يمكنه
الانقضاء في كل شكل من الاشكال الاربعة بحسب الكيفية اي الكلية
وكمية وكمية وبحسب الكيفية اي الاجاب والسلب ستة عشر
الفقصة المعترف في العلوم ليست الا بصورة لان شخصية

الكبرى الشكل الاول فانما ان قلنا ان عروضا غيرنا على نتيج بالضرورة
 معنا اننا وان المعاملة في قوة جزئية فيكون للعضية المعتبرة والحاصل
 وتحتسب اربعة موجبة الكلية وموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
 وهي كلها معتبرة في الصغرى الكبرى فاذا انقسمت حركي كصغريات
 الاربعة من المحصول الى اربعة حركي الكبرى يات الاربعة منها بحاصل من هذا
 الانقسام ستة عشر ضربا بان يكون الصغرى موجبة كلية والكبرى
 موجبة كلية ايضا او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية
 وبان يكون الصغرى سالبة كلية وكبرى سالبة كلية ايضا او
 موجبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وبان يكون الصغرى
 موجبة جزئية ايضا او موجبة كلية او سالبة كلية او سالبة جزئية
 وبان يكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى سالبة جزئية ايضا
 او موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية لكن استلزام الاول
 وهو اقل من مفر متين في الكيف اسقط ثمانية اخرج وهي الصغرى
 الموجبة كلية مع الكبرى موجبة الكلية او موجبة جزئية والصغرى
 موجبة جزئية مع الكبرى موجبة جزئية او موجبة كلية والصغرى
 سالبة كلية مع الكبرى سالبة الكلية والسالبة الجزئية والصغرى
 سالبة جزئية مع الكبرى سالبة الجزئية والصغرى سالبة جزئية

مع الكبرى الجزئية والسالبة الكلية واستلزام الشرط ثمانية
 وهي كلية الكبرى اسقط اربعة من الثمانية الباقية من ستة عشر وهي
 الاربعة الساقطة في الواقي الصغرى موجبة الكلية مع الكبرى
 السالبة الجزئية والصغرى موجبة جزئية مع الكبرى سالبة جزئية
 والصغرى سالبة كلية مع موجبة جزئية والصغرى سالبة جزئية
 مع الكبرى موجبة جزئية فلم يبق من هذا القربان ستة عشر بطلت
 الاربعة اضر بالضرب الاول موجبة كلية صغرى وسالبة كلية
 كبرى ينتج سالبة كلية لان النتيجة تتبع لاحصى مقياس وسالبة
 كلية احسن من موجبة كالكلية كقولنا كل انسان حيوان ولو نكح
 نكح كحيوان ينتج فالعش من الانسان كحجر وبانه اي بيان انسان
 هذه الفينة تلك النتيجة اما بطريق الخلق وعكس سوى اما طريق
 كالحق في هذا الشكل فهو باخذ نقيض النتيجة ويجعل ذلك النقيض
 صغرى لان نتيجة هذا الشكل سالبة كلية فيكون نقيضها موجبة
 جزئية وموجبة تصلح ان يكون صغرى للشكل الاول ويجعل كبرى
 العيان وهو السالبة كبر مع هذه الصغرى وهي نقيض النتيجة لانها اي
 كبرى المقياس لاجلها والكلية وان كانت سالبة تصلح ان يكون
 كبرى للشكل الاول فيعطى نقيض النتيجة وكبرى المقياس قياس

في الشكل الاول ينتج ما يتناقض لصغري في الشكل الثاني فيقال لولم
 يصدق لاشي من الانسان كبحر لصغر نقبضة وهو بعض الانسان
 حجر لا نرم ارتفاع الغريقين وحمل ونظم ذلك النقيض الي
 كبري القياس هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر حيوان ينتج في الشكل
 بعض الانسان ليس حيوان وهو با نقض صغري في الشكل الثاني وهو كل
 انسان حيوان هذا خلف اي قول لا نرم وهو قولنا بعض الانسان
 ليس حيوان بعد وهذا الخلف لا يلزم من صورة الشكل الاول لانها
 بديهية الاننتاج فيكونه خلف من مادة وليس من الكبري لانها
 مبروزة لصدق فيتعين ان يكون هذا من نقبض النتيجة وهو
 للشكل الاول فيكون نقبض النتيجة محال فالتنتيجة للشكل الثاني محله
 واما طريق العكس فيبان بعكس الكبري بالعكس فتقوي لبر ما في الشكل
 الاول ونتج النتيجة المذكورة هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من
 الحجر وهو ينتج ومن شكل الاول لا شيء من الانسان حجر وهو كخط الفرب
 الثاني عكس الاول وهو ان يكون الصغري سائبة الكلية والكبري
 موجبة كلية وهو ينتج سائبة كلية ايضا نقولنا لاشي من الانسان
 حيوان وكل انسان حيوان فلا شيء من الحجر انسان وبما انه بالالف في
 وبالعكس ايضا اما خلف فالطريق المذكور وهو ان ياخذ نقبض النتيجة

صغري ويجعل الكبري القياس كبري هذه الصغري فينظم منها ما قبل
 في الشكل الاول ينتج ما يتناقض للصغري نقول لولم يصدق لاشي من الحجر
 بالاشا لصدق نقبضة وهو بعض كبري انسان ونضمه الى الكبري هكذا
 بعض كبري انسان وكل حيوان ينتج من الشكل بعض كبري حيوان وفيكون
 الصغري لاشي من كبري حيوان هذا خلف وهذا الخلو ليس في الصورة
 لكونها بديهية الاننتاج فيكونه من مادة وليس من الكبري لانها مبروزة
 القدر فتعين ان يكون هو نقبض النتيجة فيكون محي والنتيجة حقه
 ومطل واما طريق العكس ههنا فلا يمكن ان يتعكس الكبري كونها
 موجبة كلية لا يتعكس الجزئية والجزئية لا ينتج في كبري الشكل
 الاول بل طريق العكس ههنا يكس وجعلها اي جعل الصغري كمنعكس
 كبري كونها سائبة كلية وجعل كبري القياس صغري كونها جزئية
 كلية ينتج من الشكل الاول نتيجة منعكسة الى النتيجة المطلوبة من
 الشكل الثاني فانا اذا قلنا عكسا قولنا لاشي من الحجر حيوان الى شيء
 من الحيوان حجر وجعلنا كبري كبري القياس صغري وقلنا كل
 انسان حيوان ولا شيء من كبري حيوان حجر وهو يتعكس بالعكس
 المستوي الى لاشي من كبري انسان وهو ضرب الثالث في موجبة
 جزئية صغري وسائبة كلية كبري ينتج سائبة جزئية نقولنا
 بعض الانسان ناطق ولا شيء من الفرب ناطق ينتج بعض الانسان

ليس يفرس بالخلف والعكس كما مر في القرب الاول القرب الرابع سلبية
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سلبية جزئية كقولنا
بعض الحيوان ليس بانسان ناطق انسانا ينتج بعض الحيوانات
ليس بناطق بالخلف دون العكس لانه يمكن بيانها بالعكس ينعكس
الكبرى لانها تنعكس جزئية لان موجبة الكلية ينعكس موجبة
جزئية وكجزئية لا يصلح ان يكون كبرى للشكل الاول كما سيجي ولا
ينعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس كجزئية سلبية جزئية وعلى تقدير
قبولها العكس بخصوص مما دلة لا يتبع في صغرى الشكل لكون عكس
السلبية جزئية سلبية ولاق كبرى لكون عكسها جزئية واحتمال ان الابدان
الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول واعلم ان في ميان الضربين
الاخيرين طريق آخر وهو الافاضل ان تترك هذا الطريق لئلا يزدحم
الى كماله واما الشكل الثالث فشرط انتاجه بحسب التكية كلية
اخرى مقدماتين اي الصغرى والكبرى اقاكون ايجاب الصغرى مثلا
فلانها لو كانت سلبية فاما ان يكون الكبرى موجبة او سلبية وايما
ما كان يتحقق الاختلاف موجبة لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة
فكقولنا الاشياء من الناطق لصاحل وكلنا طق حيوان وكحق التوافق
وهو كل صاحب حيوان ولوبولنا الكبرى بقولنا كلنا ناطق انسانا كان
الحق المتباين فهو قولنا الاشياء من الصاحل بانسانا واما اذا كانت

سلبية فكقولنا الاشياء من الانسان يفرس ولا شيء من الانسان يصاحل وكحق الابدان
وهو قولنا الاشياء من الصاحل ولوبولنا الكبرى بقولنا الاشياء من الانسان ايا كان الحق المتباين
وهو قولنا الاشياء من الصغرى كما راد اما كون كلية احدى المقدماتين شرط فلا نعمانا
جزئيتين بلزم الاضطرار والنتيجة كقولنا بعض الحيوان انسانا وبعض الحيوان ناطق
فالحق التوافق وهو كل انسانا ناطق ولوبولنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان ناطق
فالحق المتباين وهو لا شيء من الانسان يفرس هذا على تقدير كون الكبرى موجبة جزئية
وانما كانت سلبية جزئية فكقولنا بعض الحيوان فليس وبعض الحيوان ليس بصاحل
حق التوافق وكل فرس صاحل ولوبولنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان ليس بناطق
كان حق المتباين وهو لا شيء من الفرس بناطق فاذا اسقط عشرة اضرب
من كبرى الستة عشر ثمانية من الشرط الاول وهي اى ثمانية اى اقطعة ثم شرط
الاول وهي الصغرى الكلية مع الكبرى الاربعة والى سلبية كجزئية
مع الكبريات الاربعة والاشنان من الشرط الثاني وهما ضربان كما صاروا
من موجبة جزئية صغرى مع كجزئيتين كبرى ففي كبرى النتيجة الستة
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسانا حيوان
وكل انسانا ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وبيان انتاجه وجهين احدهما
كحلف وطريق يخلف في هذا الشكل ان يجعل نقيض النتيجة الكلية كبرى
لان الشكل ان يجعل الثالث لا ينتج لاجزئية ونقيض كجزئية كلية ويجعل
صغرى القياس كونها موجبة صغرى نقيض نتيجة فينضم منها قياس

في الشكل الاول ينتج ما ينافي الكبري فنقول لو لم يعرف بعض حيوان ناطق انما
 نقيضه وهو لا شيء من حيوان ناطق ونظم ذلك النقيض الى صفري القيس
 هكذا الانسان حيوان ولا شيء من حيوان ناطق ينتج من الشكل الاول لا شيء
 من الانسان ناطق وهو منافي الكبري القياس لا نقيض لها لان نقيضها موجبة
 الكلية سالبة جزئية لاسيما الكلية وثانيهما عكس صفري يرجع الى
 الشكل الاول وينتج النتيجة المقصودة بعينها وهو ان ثنائي من موجبة كلية
 صفري وسالبة كلية كبري ينتج سالبة جزئية كقولنا كل فرس حيوان وروث
 من حمفرس حمار فبعض حيوان ليس بحمار يانه بعكس صفري ينتج النتيجة
 اعطى فلخالف ينتج ما ينافي الكبري ما لا ينافي كما في المضرب الاول
 بل في الثالث من موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبري ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض حمار حيوان وكل حمار ناطق فبعض حيوان
 ناطق بانه بعكس صفري يترى الى الشكل الاول ينتج النتيجة الكلية
 وبالمخالف وهو ان يجعل نقيض النتيجة الكلية كبري و صفري القياس
 ينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبري الرابع موجبة جزئية صفري
 وسالبة كبري ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان وروث
 من الانسان حمار فبعض حيوان حمار بانه بعكس صفري وبالمخالف بعين
 مائة من الفرب ثالث واليا من من موجبة كلية صفري وموجبة جزئية
 كبري ينتج موجبة جزئية كقولنا كل فرس حيوان وبعض الفرب و صاهل

بيانه ياخلف ينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبري جعل عكس الكبري صفري
 جزئية لا بعكس صفري لان الكبري جزئية لا يصلح ان يكون كبري للشكل الاول
 و صفري القيس كبري تكونها كلية ينتج من الشكل الاول ما يعكس لطلوب كبري
 من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبري ينتج سالبة جزئية كقولنا كل انسان
 ناطق وبعض الانسان ليس بصاهل فبعض ناطق ليس بصاهل يانه بالمخالف
 ينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبري ولا يمكن يانه بالعكس لا بعكس صفري
 لان الكبري جزئية وجزئية لا يفي في كبري الشكل الاول ولا بعكس كبري
 لا يقبل العكس ولا يشر في قولها العكس لا يصلح ان يكون صفري وكبري للشكل
 الاول واما الرابع فنشرط انتاجه بحسب كيفية المقدمات وتبين ان يجتمع
 فيه حسنان اعني كسلب وجزئية لا في مقومة واحدة ولا في مقومتين سواء
 كانت الحسنان من جنس واحد كما اذا كانت مقومتان اى صفري والكبري
 سالبين او جزئيين او من جنس مختلفين كما اذا كانت احدى مقومتين
 سالبة والاخرى جزئية الا ان يكون الصفري موجبة جزئية فانه يجتمع
 الحسنان ح لان كون الكبري سالبة كلية يحتمل في الشكل الرابع على
 تقدير كون صفري اى موجبة جزئية اما الشرط الاول اى عدم اجتماع
 الجنسيتين علم تقدير عدم كون موجبة جزئية فانه لو اجتمع كسبتا
 في الشكل الرابع على تقدير ان يكون صفري موجبة جزئية يلزم التناقض
 الموجبة بعدم الانتاج كقولنا لا شيء من الانسان يفسر ولا شيء من حمار

بانثا والحق التباين وهو لا شيء من الفرس بحمار ولوبلنا الكبرى بقولنا
 لا شيء من الصاهل بانثا كان الحق التوافق وهو كل فرس صاهل وكقولنا
 لا شيء من الانثا بفرس وبعض حيوان انثا الحق التوافق وهو كل فرس حيوان
 ولوبلنا الكبرى بقولنا بعضنا طاق انثا كان التباين وهو لا شيء من الفرس
 بنا طاق وكقولنا لا شيء من الانثا بفرس وبعض حيوان ليس بانثا وكق
 التوافق وهو كل فرس حيوان ولوبلنا الكبرى بقولنا بعض حمار ليس بانثا
 كان كحق التسلب وهو لا شيء من الفرس بحمار وكقولنا كل ناطق انثا
 وبعض الحيوان ليس بنا طاق وكحق التوافق وهو كل انثا حيوان ولوبلنا
 الكبرى بقولنا بعض حمار ليس بنا طاق كان الحق التسلب وهو لا شيء من
 بحمار وكقولنا بعض حيوان ليس بانثا وكل ناطق حيوان والحق التوافق
 وكل انثا ناطق ولوبلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق التباين
 وهو لا شيء من الانثا بفرس وكقولنا بعض الانثا ليس بفرس وبعض الصاهل
 ليس بانثا وكحق التوافق وهو كل فرس صاهل ولوبلنا الكبرى بقولنا
 بعضنا طاق ليس بانثا كان الحق التباين وهو لا شيء من الفرس بنا طاق وكقولنا
 بعض الانثا ليس بفرس وهو لا شيء من الصاهل بانثا وكحق التوافق وهو
 فرس صاهل ولوبلنا الكبرى بقولنا لا شيء من حمار بانثا كان كحق التسلب
 وهو لا شيء من الفرس بحمار وكقولنا بعض فرس ليس بحمار وبعض حيوان فرس
 والحق التوافق وهو كل حمار حيوان ولوبلنا الكبرى بقولنا بعض الصاهل

كان الحق التسلب وهو لا شيء من الحمار بصاهل واما الشرط الثاني
 وهو كون الكبرى سلبية كلية على تقدير كون الصغرى موجبة جزئية
 فلو انه لو لم يكن كذلك فاما ان يكون الكبرى موجبة كلية او موجبة
 جزئية او سلبية جزئية وعلى التقادير يلزم الاختلاف في النتيجة
 وهو موجب للعقم كقولنا بعض الحيوان انثا وكل ناطق حيوان
 وكحق التوافق وكل انثا ناطق ولوبلنا الكبرى بقولنا كل فرس
 حيوان كحق التباين وهو لا شيء من الانثا بفرس وكقولنا بعض
 انثا وبعض ناطق حيوان وكحق التوافق وهو كل انثا ناطق
 ولوبلنا الكبرى بعض فرس حيوان فالحق التباين وهو لا شيء من الانثا
 بفرس وكحق التوافق وهو كل صاهل حيوان ولوبلنا الكبرى بقولنا
 بعض الانثا ليس بفرس وكحق التباين وهو لا شيء من الصاهل بانسان
 فاذا سط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضرب وباعتبار الثاني
 ثلثة اضرب على المقدور بمقتضى خمسة الاول من موجبات كليتين
 ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انثا حيوان وكل ناطق انثا
 وبعض حيوان ناطق بانه يبعكس قريب المفردتين وهو ان يجعل
 الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج نتيجة
 منك الى محط كل ناطق انثا وكل حيوان انثا ينتج من الشكل الاول

بعض
 وكقولنا بعض فرس
 حيوان ليس بفرس

وهو كل ناطق حيوان وهو متعكس الى بعض حيوان ناطق وهو القط
والخلف ما هو ان يجعل نقيض النتيجة الكلية كبرى وصوى لميك
لايجاب صغرى فينتج ان على هيئة الشكل الاول يحصل نتيجة
تتبعكس الى ما لا ينافي الكبرى فنقول لو بقصد بعض حيوان ناطق
نقيضه وهو لا شيء من حيوان ناطق ويجعل كبرى لصغرى العكس وهو
كل انسان حيوان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان ناطق وهو
يتعكس الى شيء من الناطق بانسانا وهو نافي كبرى لقياس انسانا
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل
انسان صاهل وبعض حيوان فوس بعض لاهل حيوان بعكس الترتيب تخلف
كما مر لكن طبق خلف هذا ينتج نتيجة تتعكس الى صالو بنا فاض الكبرى
ثالث من سابعة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج من الكلية
كقولنا لا شيء من الفرس بانسانا وكل مهال فرس نالو شيء من الانسانا بصها
بعكس الترتيب كما مر وتخلف ما هو ان يجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى
وكبرى ينتج من الشكل نتيجة تتعكس الى ما يناقض لصغرى فنقول لو لم يصرف
لا شيء من الانسانا بصها لصدوق وبعض الانسانا صاهل ويجعل ذلك النقض
صغرى لكبرى لقياس وكل مهال فرس وهو تتعكس الى بعض فرس انسانا وكان
لصغرى لا شيء من الفرس بانسانا هذا خلف الرابع من موجبة كلية صغرى

دوس

وسابعة كلية كبرى ينتج سابعة جزئية كقولنا كل انسانا حيوان ولا شيء
من الفرس بانسانا فبعض حيوان ليس بفرس بانه بعكس كقولنا الى الصغرى
والكبرى لا بعكس ترتيب كقولنا ليس بفرس الى الشكل الاول هكذا بعض حيوان
انسانا ولا شيء من الانسانا فبعض الحيوان ليس بفرس وهو قط ببيان ما مر
في الفرض ثالث الا ان النتيجة ههنا تتعكس الى ما بنا في الصغرى لا الى ما بنا
قصدنا وخامس من موجبة جزئية وسابعة كلية كبرى ينتج سابعة جزئية
كقولنا بعض فرس حيوان ولا شيء من الفرس بانسانا فبعض حيوان ليس بفرس
فبعض حيوان ليس بفرس بانه بعكس لصغرى والكبرى والخلف ما مر في الفرض
الرابع بعينه الا ان النتيجة ههنا تتعكس الى ما يناقض لصغرى فعليكن
بالتاقل وكذلك يمكن للانتاج في تقرب الثاني وخامس بالاقتراض كما
في الفرض الرابعة الاخيرة بانه في الشكل ثالث هذا على رأي المتأخرين
فالفرق بين النتيجة الشكل الرابعة ثمانية وهي كناية مذكورة مع المضرب
الثلاثة الاخري من مقاطعات وهي صغرى السابعة كجزئية مع الكبرى
الموجبة الكلية وكصغرى السابعة الكلية مع الكبرى الموجبة جزئية
فيكون شرطان لتنتاج الشكل الرابع بحسب الكلية والكيفية غدهم
احدا لاخرين وهو اما الايجاب صغرى والكبرى مع الكلية الصغرى او
فيهما بايجاب وتسلم مع كلية احد الفرضين وان اردت ان تعرف مكان

كطرفين والافاض فادرج الى المحولات لان القيمة العقلية اه
 كقيمة عقلية بمقتضى كبح المحولات الاربعة في كل شكل ستعشر
 ضابطا لكن سقط منها في الشكل الاول اثني عشر فبما وقي الصوري سابعة
 الكلية مع الكبريات الاربعة والصوري سابعة كجربة مع المحولات الاربعة
 كبرى والصوري كوجبة الكلية مع كوجبة كجربة كبرى والصوري
 كوجبة الكلية مع كوجبة كجربة كبرى كوجبة كجربة كجربة
 الكبرى شرط في انتاج الشكل الاول في كضرب كجربة اربعة الاول
 موجبتين كجبتين نتج كوجبة كلية وثلاثين كجبتين والكبرى سابعة كلية
 وثلاثين من موجبتين والصوري كجربة نتج كوجبة كجربة والرابع
 من كوجبة صوري وسابعة كلية كجربة نتج سابعة كجربة ومثلها فكون
 في الشرط ومن هنا عرفت ان الشكل الاول ينتج المحولات الاربعة بحال
 الاشكال الباقية كما عرفت من نتائج هذه كضرب الاربعة بسبعة فاعرفنا
 الاحتياج الى برهان ومما دعي للتصديق انه فائدة في انتاج الا
 شكل كما كتبه من الاتفاقيات موقوف على العلم بوجود الا صغر الا كجربة نفس
 الامر والواقع فيكون الا صغر والا كجربة معلوم لا يحتاج من غير التفتات
 الى الوسط فلا يكون الوسط محتاجا اليه كل عوداه اعلم ان كجربة
 عود بغيرهم عودا بين كالثلاثة وكجربة كجربة كجربة كجربة
 عود بغيرهم عودا بين كالثلاثة وكجربة كجربة كجربة كجربة

عود بغيرهم عودا بين كالثلاثة وكجربة كجربة كجربة كجربة
 باينة عودا بغيرهم عودا بين كالثلاثة وكجربة كجربة كجربة كجربة
 بنانه ما كان كجربة فيه صوري ومكتسبة كجربة كجربة كجربة كجربة
 زنب انتج من الشكل الاول وكما كان هزنج اسود كانت كجربة صوري ومكتسبة
 كجربة او بالكلية مثل ما ذكر في النسخ واقام مثل ما كانت كجربة صوري ومكتسبة
 كجربة فكقولنا كل ج ب وكل ب او ق ا د وكل ج ا ما او ا د لقياس الاستثنا
 مركب ا ا ما من مقدمتين احدهما الى اخرى مقدمتين شرطية وكجربة الاخرى
 وضع اخرى الشرطية اي اثبات اخرى منها يلزم اثبات جزء اخرى
 كما في كجربة اللازمية او رفع كجربة الاخرى كما في كجربة كجربة ارفع احد
 جزئي الشرطية يلزم رفع كجربة الاخرى كما في كجربة كجربة كجربة كجربة
 فقول الشرطية ا لقيمة كجربة كجربة كجربة كجربة كجربة كجربة كجربة كجربة
 زومية فالاستثناء منها يصور على اربعة اوجه استثناء عن مقدم واستثناء
 عين التالي واستثناء نقض التالي فالاول هو استثناء عن مقدم والرابع هو
 استثناء نقض التالي وسهبا نتيجان دون الثاني وهو استثناء عن التالي والثالث
 وهو استثناء نقض مقدم اما استثناء عن مقدم فنتج عين التالي لان وجود كجربة
 يستلزم وجود اللازم واللازم امسكك اللازم عن كجربة فبطل اللازم واما
 استثناء نقض التالي فنتج نقض مقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء كجربة
 واللازم وجود كجربة بدون اللازم فبطل اللازم ايضا واما استثناء عين التالي

لغريما وضع له قبيح وغرض المجادل من قياس كبد الزمام خصمه وكما
 والمخات قياس مؤلف من مظهرنا ومنها من يقولون كقولنا فلان
 يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق وغرض الخطيب والواعظ
 من العيائس الخطاي ترغيب الناس الى عمل الخير وتفسيرهم عن الشر والشعر
 قياس مؤلف من الجواهر كقولنا هذا عمل نيرة معناه هذا مقياه وقونا
 هذا امر وكل من يافونه سبالة فهو بافونه سبالة وغرض الشاعر بليغ
 الشعر انتقال النفس بالترغيب والتفسير فالنفس في الاول تنفر عن اكل
 عمل نيرة الفهم عن الذهب وفي الثانية ترغيب شرب رغبة لعاق
 الى المشوق والمخالطة قياس مؤلف من مقوما كاذبة تشبيهة بالحي
 او بالمشهور وشبه الكاتب بالحي او بالمشهور اما خفيف الصورة او ^{حيث}
 المعنى اما حيث الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوش على الجدار انما
 فرس وكل فرس صهال نتج ان تلك الصورة صهال واما حيث المعنى فكقولنا
 رعاية الموضوع في موضوع كقولنا كذا انشا وفسر هو انشا وكل فرس وانشا
 فهو فرس ينتج ان بعض الانشا فرس والمعلط فيه ان موضع المقدم ليس
 بموجود اذ ليس شيء موجود يصدق عليه انه انشا وفسر وكقيام وضع
 الطبيعية مقام اكملية كقولنا الانشا حيوان والحيوان جنس وهو
 مؤلف من مقومات وهمية كاذبة اي غير مطابقة للواقع وهي قضية

وكا

يحكم بها وهم الانشا في مورد غير محسوسة قياسا على الامور المحسوسة كما
 يحكم بان كل اكل معهود ونجس لانه بدلت اكل ما هو مشاهير محسوسة
 منجس وكفر من مطلقا لانه محسوسا تغلبت الخفيم
 ودفعه